وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم:العلوم السياسية

الأزمة السورية وتداعياتها على منطقة الشرق الأوسط

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص:إستراتيجية وعلاقات دولية

إعداد الطالبة

. قريشي جويدة

تحت إشراف الأستاذ

. زروقة إسماعيل

السنة الجامعية: 2016/2015

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

الشكر أولا لله عزوجل الذي منحنا نعمة العلم

أشكر كل من اتبعته فعلمني وسألته فأرشدني

أتقدم بالشكر الجزيل إلى أساتذتي الأفاضل في كلية الحقوق والعلوم

السياسية بجامعة محمد بوضياف- المسيلة

أخص بالذكر أستاذي المشرف :

زروقة إسماعيل

الذي أكن له كل معاني الاحترام والشكر والتقدير

وأشكر كل من ساعدني على إنجاز هذه المذكرة ولو بكلمة طيبة

إهداء

إلى من بالدعاء تجود ، وعلى العسر تذود .. إلى من غمرتني بحبها وحنانها ، وأنارت طريقي برضاها متعني الله ببقائها ودوام صحتها ... أمي الحبيبة

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار ... إلى من أحمل اسمه بكل افتخار ... والدي الغالي

إلى من علمني العطاء دون انتظار إلى من علمني كيف الصبر يكون، إلى من وهبني الحب الكبير زوجي العزيز

إلى خير من أشد بهم أزري وأشركهم في أمري ... إلى سندي وقوتي وفخري، ومن آثروني على أنفسهم إخوتي فارس، فواز ، محمد ، هشام، عبد المالك، زيان، دليلة، آية

إلى كتاكيت قلبي ونور بيتنا ميسون، أميمة، ياسر، أروى، آدم، عبد الحي، ريان، الخير ، فتيحة

إلى زوجاتي إخوتي الفضليات : آسيا ، حنان، حبيبة، فطيمة

إلى زوج أختي الكريم عبد العزيز

إلى إخوة لم تلدهم أمي ... صديقاتي كل باسمها

إلى راضية التي غابت عني لكنها تسكن قلبي إلى سارة ماريا ، حكيمة

فريشي جويدة

الخطة

مقدمة

الفصل الأول: مضامين الأزمة السورية وأبعادها

المبحث الأول: مفهوم الأزمة الدولية

المطلب الأول: تعريف الأزمة الدولية

المطلب الثاني: مراحل الأزمة الدولية

المطلب الثالث: أبعاد الأزمة الدولية

المبحث الثاني: محددات الأزمة السورية

المطلب الأول: جيوبوليتيك الأزمة السورية

المطلب الثاني: طبيعة النظام السوري

المبحث الثالث: أسباب الأزمة السورية

المطلب الأول: الأسباب المباشرة للأزمة السورية

المطلب الثاني: الأسباب غير المباشر للأزمة السورية

المبحث الرابع: مراحل الأزمة السورية وأطرافها الداخلية

المطلب الأول: مراحل الأزمة السورية

المطلب الثاني: الأطراف المشاركة في الأزمة داخليا

خلاصة الفصل

الفصل الثاني: مواقف قوى منطقة الشرق الأوسط تجاه الأزمة السورية

المبحث الأول: مفهوم الشرق الأوسط

المطلب الأول: التطور التاريخي لمصطلح الشرق الأوسط

المطلب الثاني: التعريف بالشرق الأوسط ومكوناته

المبحث الثاني: إيران والأزمة السورية

المطلب الأول: العلاقات الإيرانية السورية

المطلب الثاني: الموقف الإيراني من الأزمة السورية

المبحث الثالث: تداعيات الأزمة السورية على إسرائيل

المطلب الأول: السياسة الإسرائيلية تجاه سوريا في فترة التسعينات

المطلب الثاني: مسار المفاوضات السورية الإسرائيلية خلال مرحلة التسعينات

المطلب الثالث: الموقف الإسرائيلي تجاه الأزمة السورية

المبحث الرابع: الرؤية التركية للأزمة السورية

المطلب الأول: العلاقات التركية– السورية قبل الأزمة

المطلب الثاني: الموقف التركي من الأزمة السورية

خلاصة الفصل الثاني

الفصل الثالث: مواقف دول الجوار في المنطقة من الأزمة السورية

المبحث الأول: النظرة العراقية والكردية وتنظيم الدولة الإسلامية من الأزمة السورية

المطلب الأول: المقاربة العراقية والأزمة السورية

المطلب الثاني: الأكراد والأزمة السورية

المطلب الثالث: تنظيم الدولة الإسلامية في سورية

المبحث الثاني: الإستراتيجية الأردنية والأزمة السورية

المطلب الأول: تطورات الموقف الأردني

المطلب الثاني: محددات الموقف الأدرني من الأزمة السورية

المبحث الثالث: النظرة السعودية والأزمة السورية

المطلب الأول: طبيعة العلاقات السورية–السعودية قبل الأزمة

المطلب الثاني: الموقف السعودي تجاه الأزمة السورية

خلاصة الفصل الثالث

الخاتمة

مقدمة

مقدمة

إن الأزمة السورية تعتبر حدثا مفصليا في تاريخ سورية الحديث، ومنطقة الشرق الأوسط، وفصلا مهما من فصول التغيير بعد فشل الأنظمة الشمولية في تشكيل النظام الإقليمي العربي، والنظام البنيوي الداخلي، كان أحد أهم عوامل تبلور مشروع تغيير النظام في سورية، (فالربيع العربي) في تونس ومصر كان محفزا للوعي الجمعي في سورية، ولأن الاعتلالات السياسية والاجتماعية طافية على سطح البنية السورية، فكان لا بد من البدء بالإعلان عن مسيرة التغيير لنظام الحكم وأدواته، بدأ المشروع الثوري بالتشكيل والفعل الثوري بالتوضيح خاصة مع ترسيخ القناعة بأن هذا النظام عبر استمراره بالنهج الاستخباراتي وسياسة المراوغة غير قابلة للإصلاح.

فالأزمة السورية كانت أحد الأسباب الرئيسية تعد منطقة الشرق الأوسط أكثر اهتماما من طرف المجتمع الدولي لتغيير ميزان القوى في الشرق الأوسط الذي باتت تلعب فيها الدول الكبرى أدورا رئيسية نظرا لأهميتها الاستراتيجية وتشابك مصالح الدول الكبرى فيها من جهة، واحتوائها من جهة أخرى على مزيج من الظواهر الأمنية التي تعكس التهديدات التي تعاني منها، إنطلاقا من جل هذه الأحداث تنبع "**أهمية الدراسة**" من أنها أزمة سياسية ذات بعد داخلي، تحولت إلى أزمة مركبة ومعقدة تمتاز بالتشابك والضبابية وعدم الوضوح فالدراسة تكتسب أهميتها من منظور فهم طبيعة السياسات الدولية، نظرا لتأثيرها المباشر على نسق العلاقات الدولية، تتميز الدراسة بالحداثة والأصالة كونها من الدراسات القليلة التي تناولت هذه الفترة المعاصرة من الأحداث السورية، خاصة في ظل التطورات والتحولات المستمرة في سوريا، فهي تسعى إلى وضع تصور للتغيرات في توازنات قوى الشرق الأوسط

وانعكاساته على تطور الأزمة السورية، لتقديم تطورات تلك العلاقات وتحولاتها، ورهاناتها للتحليل، لجلاء غموضها ومحاولة الإجابة على الأسئلة التي تطرحها، وهذا يعني وجود ثمة أهمية كبرى لدراسة تلك العلاقات والتفاعلات، فدراسة الأزمة السورية وتطوراتها في ظل الرهانات الدولية، يفيد صناع القرار السياسي، والباحثين في هذا الشأن ويفتح آفاقا جديدة، للباحثين في مجال العلوم السياسية ولاسيما العلاقات الدولية من خلال تسليطها الضوء على تحولات مهمة بين جميع الأطراف.

أسباب اختيار الموضوع:

أسباب ذاتية: تنجلي في الرغبة في معالجة هذه القضية التي شكلت ولازالت محورا كبيرا للجدل بين مختلف الفواعل الدولية، لاسيما وأن الأزمة السورية تزداد خطورة مع مرور الوقت.

أسباب موضوعية علمية: تتمثل في الفراغ والنقص الذي تعرفه المكتبة السياسية الجزائري بخصوص المساهمات الفكرية المتعلقة بالأزمة السورية، فنقص البحوث في هذا المجال يؤدي إلى نقص البدائل والحلول لمواجهة هذه المشكلة، والتي تضعنا نحن كباحثين أمام ضرورة ملحة للبحث عن التحولات التي تعرفها أزمات منطقة الشرق الأوسط.

أهداف الدراسة:

فالموضوع يعتبر من صميم اختصاصنا ومن الموضوعات المهمة كذلك في العلاقات الدولية وهو لا يخلو من التشابك والتعقيد في الأسباب والأطراف والتفاعلات والمواقف،

ويتعين علينا تقديم إجابات لفهم الظاهرة محل الدراسة من خلال تحليل بعض مجموع العلاقات والتفاعلات والمؤثرات الداخلية والخارجية، وتقديم رؤية علمية أكاديمية حول أبعاد الأزمة السورية وتداعياتها على منطقة الشرق الأوسط.

أدبيات الدراسة:

لا يمكن دراسة أي موضوع دون الاعتماد على أدبيات سابقة تصب في نفس المجال لذلك سنتطرق إلى بعض الأدبيات التي تخدم الموضوع:

دراسة ريخ إرليخ في كتابه "داخل سورية (قصة الحرب الأهلية وما على العالم أن يتوقع)" حيث عرض في كتابه من (11) إحدى عشر فصلا مجمل الأحداث التي تمر بها الأزمة السورية.

ودراسة سامح عسكر في كتابه " الأزمة السورية محاولة للفهم" شرحت فيه الأزمة برؤية سياسية وثقافية فكرية شاملة، ورصد بعض الإيجابيات والسلبيات واستنباط طرق العلاج من الأحداث، وهو عبارة عن مجموعة من المقالات والدراسات في الأزمة السورية وذلك من خلال أربع فصول.

الإشكالية المركزية:

إلى أي مدى تؤثر الأزمة السورية بمختلف تداعياتها على منطقة الشرق الأوسط؟

التساؤلات الفرعية:

أ- ما هي أسباب الأزمة السورية؟

ب- من هي الأطراف الداخلية في الأزمة السورية؟

ت- لماذا تحولت الأزمة السورية إلى أزمة مركبة؟

ث- كيف أثرت الأزمة السورية على منطقة الشرق الأوسط؟

ج- ماهي تداعيات الأزمة السورية على مطقة الشرق الأوسط؟

فرضيات الدراسة:

أ- وانطلقت الدراسة من فرضية أساسية وهي أن تعدد الأطراف الداخلية والخارجية (في المنطقة) قد يؤدي إلى مزيد من التعقيد، كما أن الخيارات المطروحة غير قادرة على حسم الأزمة.

ب- الفرضيات الفرعية:

- أسباب الأزمة السورية تتعدد وكذلك أطرافها الداخلية
- الأزمة السورية تطورت عبر مرورها بمراحل مختلفة
- هناك دول من منطقة الشرق الأوسط مؤيدة للأزمة السورية وهناك دول تندد وتعارض ما يحدث في سورية.
- الأزمة السورية تخدم مصالح منطقة الشرق الأوسط المتضاربة

الإطار النظري والمنهجي للدراسة:

دراستنا تتركز على إطار نظري مستمد من بعض الدراسات الحديثة التي تتركز على تحليل القوة في العلاقات الدولية، وبشكل أدق فيها يتعلق باستخدام القوة العسكرية (الصلبة)، في إدارة العلاقات الدولية ضمن مدرستي القوة: المدرسة الواقعية مع هانس مرغنتو والواقعية

الجديدة مع كينث ولتز، وتفسيرهما لسعي الأنظمة الشمولية إلى فرض وزيادة قوتها للحفاظ على سيطرتها الذاتية وأمنها في بيئة دولية ميزتها الأساسية الفوضى.

أما الإطار المنهجي لهذه الدراسة استعملنا:

المنهج التاريخي: يساعد هذا المنهج على نقل وتناول الوقائع التاريخية والشواهد والأحداث التي حدثت خلال فترة زمنية في فهم الظروف والأحداث السياسية المعاصرة، وذلك بالعودة إلى الجذور التاريخية التي أدت إلى حدوث الأزمة السورية وتطورها، ومدى تأثير التغيرات على النظام الإقليمي، حيث أن المنهج يسرد الأحداث من منطلقات فكرية ويربط التطورات السياسية من أجل فهم واستيعاب تلك التطورات وإخضاعها للتحليل بهدف الاستفادة منها في وضع رؤية تحليلية للمستقبل.

منهج تحليل النظم: يستخدم منهج تحليل النظم كأداة لتحليل طبيعة النظام في دائرة متكاملة ذات صبغة ديناميكية من خلال التفاعلات الدائرة والتي تحدث بين الوحدات السياسية، المكونة للنظام الدولي من حيث المدخلات والتفاعلات التي تحدث في بيئة النظام، وينطبق ذلك على النظام السوري حيث تعرض لمدخلات ومتغيرات سياسية وأيديولوجية أثرت في البيئة الداخلية للنظام وانعكست مخرجاتها على النظام الإقليمي، مما أظهر حالة من الاستقطابات بين الدول من ناحية، ومدى التحديات التي تواجه النظام الإقليمي من ناحية أخرى.

أيضا ستقوم الدراسة باستخدام هذا المنهج من خلال تفسير طبيعة النظام القائم في سوريا، والمتغيرات المختلفة التي تحكم هذا النظام ثم الكشف على أثر المتغيرات الداخلية

والخارجية في التأثير على السياسات القائمة لهذا النظام، ومدى الارتباط والعلاقة التي توجد بين النظام وبين المؤثرات والمتغيرات المختلفة.

المنهج الوصفي التحليلي: حيث سيتم توظيف إمكانات هذا المنهج في وصف وتحليل الأزمة السورية وتداعياتها على منطقة الشرق الأوسط ووصف الأطراف المؤثرة داخليا وخارجيا والاستشراف إضافة إلى عدد النظريات والمناهج المساعدة.

مجال الدراسة:

1-المجال الزماني: إن هذه الدراسة تهتم بالأزمة السورية بمختلف أبعادها وتداعياتها على منطقة الشرق الأوسط. سنركز على فترة ما بعد 15 مارس 2011 لما شهدته سورية من تحولات كان لها الأثر البالغ على منطقة الشرق الأوسط.

2-المجال المكاني: الحدود المكانية التي تختص بها هذه الدراسة هي الحدود الجغرافية لسورية وامتدادها لمنطقة الشرق الأوسط على طول حدودها.

تقسيم الدراسة:

لقد قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة (03) فصول وكل فصل إلى أربع مباحث، وكل مبحث إلى ما بين مطلبين إلى ثلاث مطالب، ذلك لطبيعة الموضوع ومحاولة منا الإلمام به، وقد ركزنا على أسباب الأزمة السورية وأطرافها ومراحلها وأيضا على نظام الأسد، وعلى مفهوم الشرق الأوسط ومواقف القوى الكبرى فيه إيران، إسرائيل، تركيا وتداعيات الأزمة السورية على هذه الدول وأيضا على وضع الأكراد من الأزمة السورية وموقف كل من العراق والأردن والسعودية وتنظيم الدولة الإسلامية.

الفصل الأول:
مضامين الأزمة السورية وأبعادها

تمهيد:

لفهم طبيعة الأزمة السورية وما يجري فيها من أحداث لا بد من العودة إلى موقع سوريا الإستراتيجي الذي يربط بين قارات العالم الثلاث: (آسيا، وأوروبا، وإفريقيا) له أهمية كبيرة ما أكسب سوريا موقعا هاما، إضافة إلى التجاذبات الجيو سياسية دفع سوريا إلى خلق هوية وطنية سورية تجمع بين مكونات المجتمع السوري، وتنسجم مع الواقع السياسي لهذا البلد، وشكلت الهوية جامعا مشتركا لجميع السوريين متجاورة العصبيات القبلية والعشائرية والمناطقية، وفي الوقت نفسه منسجمة مع نزوع كل منطقة من المناطق السورية التي تتفاعل مع جوارها الجغرافي والسياسي المباشر، ونظرا لذلك كانت سوريا الدولة العربية الوحيدة التي لم تتعارض فيها الهوية الوطنية مع القومية العربية. سيتم خلال هذا الفصل التعرف على مفهوم الأزمة، ودراسة الموقع الجغرافي لسورية ونظام الأسد كذلك دراسة أسباب وأطراف ومراحل الأزمة السورية.

المبحث الأول: مفهوم الأزمة الدولية

يعتبر مفهوم الأزمة من المفاهيم الواسعة الانتشار في المجتمع المعاصر، حيث أصبح يمس بشكل أو بآخر كافة جوانب الحياة بدءا من الأزمات التي تواجه الفرد والحكومات انتهاءً بالأزمات الدولية.

المطلب الأول: تعريف الأزمة الدولية

لغة: أزم، أزماه، تأزما، وتأزما يعني أصابته أزمة، أزم على الشيء أزما: أي عض بالفم كله عضا شديدا، وأزم الفرس على اللجام: وأزم فلان على كذا يعني لزمه وواظب عليه، وأزمة عليهم السنة أي اشتد عليهم قحطها، والأزمة تعني الشدة مشتق أصلا من Gisis والقحط والأزمة هو المضيق ويطلق على كل طريق بين جبلين مأزم، ومصطلح الأزمة وهي (Ji– wet) أما في اللغة الصينية فكلمة أزمة تنطق (Todecide) أي بمعنى لتقرر (KipVEW) الكلمة اليونانية عبارة عن كلمتين: الأول تدل على الحظر والأخرى تدل على الفرصة التي يمكن استثمارها، وتكمن البراعة هنا في تصور إمكانية تحويل الأزمة وما تحمله من مخاطر إلى فرصة لإطلاق القدرات الإبداعية التي تستثمر الأزمة كفرصة لإعادة صياغة الظروف وإيجاد الحلول السديدة.[1]

إن عالم الأزمات عالم حي ومتفاعل له أطواره وخصائصه وأسبابه، تتأثر به الدولة فيتأثر به أصغر كائن موجود في المجتمع البشري ورغم ذلك نجد أن هذا المفهوم يعاني من غموض شديد نظرا لطبيعته الاجتماعية المعقدة، فضلا عن غياب نظرية تفسيرية شاملة

[1] –إدارة الأزمات http://www.investopedia.com تاريخ التصفح 2016/04/19.

لظاهرة الأزمات لاسيما وأن معظم الدراسات التي تناولت المفهوم جاءت في إطار دراسات الحالة وبالتالي لا تسهم في إنشاء بناء فكري وتنظيري واحد يمكن تعميم نتائجه، إلى جانب التداخل الشديد بين المفهوم وبعض المفاهيم الأخرى مثل الصراع والمشكلة والنزاع وغيرها، الأمر الذي أكده تشارلز ماكيلاند charles Mackelland يصعب ويتعذر وضع تعريف شمولي لمعنى الأزمة بسبب الكم الهائل من الدراسات التي نشرت خلال الأعوام الماضية حول مدلول الأزمة والتي حاولت معالجة هذا المدلول من زواياه المتعددة ويرى تورنجتون (Torrington) أن الأزمة حدث مفاجئ غير متوقع تتشابك فيه الأسباب بالنتائج، وتتلاحق الأحداث بسرعة كبيرة، تزيد من درجة المجهول عما يحدث من تطورات وتجعل متخذ القرار في حيرة بالغة اتجاه أي قرار يتخذه وتفقده قدرته على السيطرة والتصرف.

في حين ترى مدرسة النسق أو النظم مفهوم الأزمة على أنها حدث أو مجموعة أحداث تساهم في قيام حالة من عدم الاستقرار في العلاقات الدولية، وربما يؤدي إلى اختلال التوازن ومن ثم نشوء حالة قائمة على استخدام العنف والتوتر في العلاقات الدولية نتيجة لإحتواء الأزمة في إمكانية اللجوء إلى الحرب وبالتالي تتغير طبيعة النظام كله. [1]

بينما مفهوم الأزمة لدى مدرسة صنع القرار يعتبرها موقفا مفاجئا في أحد متغيرات النظام ينطوي على الصعوبة والتعقيد ويشوبه الخطر بالنسبة لصانع القرار، حيث يجعلهم في حالة الشك والريبة بسبب التهديد الذي ينطوي عليه الموقف وأن الأزمة بضيق الوقت المتاح للرد وقلة المعلومات الضرورية في اتخاذ قرار معين لمواجهة الأزمة مما يؤدي إلى إرباك

[1] –سهام فتحي سليمان أبو مصطفى: الأزمة السورية في ظل تحولات التوازنات الإقليمية والدولية 2011–2013، رسالة ماجستير في دراسات الشرق الأوسط، جامعة الأزهر–غزة، 2015، ص 8.

صناع القرار وعدم سيطرتهم على الموقف ويمكن القول إن التكامل بين منبع صنع القرار ومنهج النسق في تعريف الأزمة الدولية وتحليلها أمر ضروري فمنهج صنع القرار يغطي عملية صنع القرار سواء التنظيمية أو الإدراكية ويركز منهج النسق "النظم" على التفاعلات السلوكية بين أطراف الأزمة ويغطي بالتالي متغيرات الأزمة.

كما حاول رواد المدرسة التوفيقية التوفيق بين افتراضات مدرستي النسق وصنع القرار عند تعريفهم للأزمة والعمل على تحقيق التكامل بينهما حيث رأى "أوفري" الأزمة بأنها حالة من التغيير في المحيط الخارجي يتم إدراكها في وقت محدود مع اتخاذ وضع لمواجهة تهديد المصالح القومية والقيم في حين يرى مايكل بريتشر الأزمة اعتمادا على الظروف الموافقة لها على أنها حالة ترافقها ظروف أربع ضرورية تعني بغرض قيامها تتمثل في حدوث تغيرات في البيئة الداخلية والخارجية تهدد القيم والمصالح العليا واحتمالية استخدام العنف والقوة العسكرية ضيق الوقت ومحدوديته عند الاستجابة.

بينما يعرف الدكتور مصطفى علوي الأزمة الدولية على أنها:" موقف ينشأ عن احتدام لصراع شامل طويل وممتد بين دولتين أو أكثر نتيجة سعى أحد الأطراف لتغيير التوازن الإستراتيجي القائم مما يشكل تهديدا جوهريا لقيم وأهداف ومصالح الخصم الذي يتجه للمقاومة.[1]

[1] – سهام فتحي سليمان أبو مصطفى، نفس المرجع السابق، ص 8، 9.

المطلب الثاني: مراحل الأزمة الدولية

يعتبر تحديد مراحل الأزمة عنصرا أساسيا وضرورة أكيدة لفهم مسارها وتحديد أبعادها بشكل دقيق، وقد تعددت تقسيمات الباحثين لمراحل الأزمة نظرا لاعتمادهم على معايير متنوعة، وعليه يمكن تحديد مراحل الأزمة كما يلي:

1-**مرحلة ميلاد الأزمة:** يطلق عليها مرحلة التحذير أو الإنذار المبكر حيث تبدأ الأزمة الوليدة في الظهور لأول مرة في شكل إحساس مبهم ينذر بخطر غير محدد المعالم، ويعود هذا الأمر أساسا إلى غياب كثير من المعلومات حول أسبابها، تطوراتها أو المجالات التي سوف تخضع لها أو تمسها، تحتاج مرحلة ميلاد الأزمة من صاحب القرار لتوفر متطلبات أساسية لمواجهتها والقضاء عليها قبل أن تنمو بشكل أكبر، ولعل من أبرز هذه المتطلبات قوة وحسن إدراك متخذ القرار وخبرته في إفقاد الأزمة لمرتكزات النمو ومن ثم القضاء عليها في هذه المرحلة أو إيقاف نموها مؤقتا دون أن تصل حدتها لمرحلة الصدام.

2-**مرحلة نمو الأزمة:** تنمو الأزمة في حالة حدوث سوء الفهم لدى متخذ القرار في المرحلة الأولى (ميلاد الأزمة) حيث تتطور من خلال المحفزات الذاتية والخارجية التي استقطبتها الأزمة وتفاعلت معها، وفي مرحلة نمو الأزمة يتزايد الإحساس بها ولا يستطيع متخذ القرار أن ينكر وجودها نظرا للضغوط المباشرة التي تسببها.

3-**مرحلة نضج الأزمة:** تعتبر من أخطر مراحل الأزمة، إذ تتطور الأزمة من حيث الحدة والجسامة نتيجة سوء التخطيط أو ما تتسم به خطط المواجهة من قصور أو إخفاق،

فعندما يكون متخذ القرار على درجة كبيرة من الجهل والاستبداد برأيه أو اللامبالاة، فإن الأزمة تصل إلى مرحلة تقدمة تزداد القوي المتفاعلة في المجتمع التي تغذي الأزمة بقوى تدميرية بحيث يصعب السيطرة عليها ويكون الصدام في هذه المرحلة محتوما.

4-**مرحلة انحسار الأزمة:** تبدأ الأزمة بالانحسار والتقلص بعد الصدام العنيف الذي يفقدها جزءا هاما من قوة دفعها ويجعلها تختفي تدريجيا، غير أن بعض الأزمات تتجدد لها قوة دفع جديدة عندما يفشل الصراع في تحقيق أهدافه".

لذلك ينبغي أن يكون لدى القيادة بعد نظر في مرحلة انحسار الأزمة قصد متابعة الموقف من كافة جوانبه، هذا الأمر يسمح بتجنب ظهور عوامل جديدة تبعث في الأزمة الحيوية وتجعلها قادرة على الظهور والنمو مرة أخرى بعد اختفائها التدريجي.

5-**مرحلة تلاشي الأزمة:** تصل الأزمة إلى هذه المرحلة عندما تفقد بشكل كامل قوة الدفع المولدة لها أو لعناصرها حيث تتلاشى مظاهرها وتأثيرها، وتمثل هذه المرحلة آخر مراحل تطور الأزمة التي تصل إليها بعد انحسارها وتقلصها التدريجي.[1]

المطلب الثالث: أبعاد الأزمة الدولية

تتميز الأزمة بعدة أبعاد رئيسية تتمثل في الآتي:

البعد الأول: مسببات الأزمة: وتنتج عن

أ-أعمال معادية موجهة من الخارج: وهي إما قولية أو لفظية مثل التهديد بالقيام بأعمال عدائية سياسية وعسكرية أو اقتصادية، فعليه أو مادية مثل توقيع معاهدات أو

[1] – إدارة الأزمات http://www.investopedia.com تاريخ التصفح 2016/04/19.

تحالف مع أعداء أو قطع علاقات دبلوماسية أو فرض حصار اقتصادي أو تكثيف مناورات عسكرية أو تعبئة وحشد قوات أو القيام بأعمال تعريضية محدودة أو واسعة النطاق.

ب-متغيرات خارجية ومؤثرة: وقد تأخذ أحد الأشكال التالية:

أعمال عسكرية غير موجهة مثل القيام بتجارب على أسلحة ردع جديدة أو امتلاك صواريخ متوسطة أو بعيدة المدى أو امتلاك أو تصنيع سلاح نووي، شكل سياسي مثل تحدي الشرعية للدولة سواء من طرف آخر أو من خلال منظمة دولية.

ج-أعمال عدائية داخلية: وقد تكون قولا أو فعلا مثل تحدي النظام الحاكم بالتحريض على العصيان واستخدام وسائل الإعلام أو أعمال التخريب أو أعمال إرهابية.

البعد الثاني: ثقل الأزمة (وزنها)

ويقاس بمدى تهديدها للقيم الأساسية للدولة مثل تهديد بقاء الدولة أو تهديد استقلالها السياسي كالضم أو الاحتلال أو فرض الانتداب ومنها أيضا تهديد المصالح الاقتصادية للدولة واستقرارها الاجتماعي.

البعد الثالث: التعقيد والتشابك للأزمة

أ-ويعني غموض الأزمة وعدم وضوح أطرافها المشتركة من حيث الطرف أو الأطراف المعادية وحلفاؤها وقدرته ونواياه -حجم القوة المهددة- مساحة موقع الأحداث- الزمن المتاح لصنع القرار واتخاذه -مدى ملائمة أدوات ووسائل تنفيذ القرار.

ب-أما من ناحية الكم فتتعلق بحجم عملية اتخاذ القرار لمعالجة الأزمة والتي تتوقف على: الدول أو المنظمات الدولية المتوقع تحالفها كطرف معادي- المجلات المختلفة الداخلة في نطاق الأزمة كالناحية الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية.[1]

بمعنى أن الأزمة هنا تقاس بالقضايا العديدة الناتجة عنها وتعدد الأطراف المشتركة، علاوة على القيود التي يفرضها عامل الوقت، بالإضافة إلى الخيارات المتاحة وإمكانية تحديد المناسب منها.

البعد الرابع: ويتعلق بحدة الأزمة وكثافتها

وتعني حجم الضغوط التي تتولد نتيجة أحداث معينة تتطلب رد فعل سريع وحاسم سواء كانت هذه الضغوط خارجية أو داخلية، مادية أو معنوية، كما تعني مدى حرج الاختبارات التي تفرضها أحداث الأزمة على الدولة.

البعد الخامس: ويتعلق بمدى الأزمة أو فترة استمرارها

وتعني الفترة الزمنية التي تستغرقها الأزمة وقد تكون:

قصيرة: تستغرق فترة زمنية من يوم واحد حتى ستة أيام.

متوسطة: وتستغرق من أسبوع حتى ثلاثة أشهر.

طويلة: وتستغرق حتى ستة أشهر.

ممتدة: وتستغرق أكثر من ستة أشهر.

[1] -محمد نصر مهنا، إدارة الأزمات، مصر: مؤسسة شباب الجامعة، 2004، ص 254، 255، 256.

البعد السادس: ويتعلق بنمط الاتصال لحل الأزمة

يتوقف نمط الاتصال على درجة السرية والرسمية ومدى استمرارية عملية الاتصال وتتضمن الأشكال الآتية:

- اتصالات في صورة محادثات شفوية أو لقاءات شخصية أو الاثنين معا.
- اتصالات رسمية أو من خلال طرف ثالث أو من خلال وسائل الإعلام.
- مستوى الاتصال اعتبارا من رئيس الدولة إلى المسؤولين الآخرين.
- اتصال من خلال مندوبين أو إشارات أو تلميح.

البعد السابع: وهو المحصلة النهائية للأزمة

سواء بإنهاء الأعمال العدائية أو إنهاء القيم أو إيقاف الأعمال العدائية مع استمرارية تهديد القيم (إنهاء الأزمة سلميا–تسكين الأزمة– تصعيد الأزمة بالعمل العدائي).[1]

[1] –نفس المرجع السابق، ص 256–257–258.

المبحث الثاني: محددات الأزمة السياسية

تعتبر سورية من المناطق الإستراتيجية الهامة في المنطقة، فلقد استخدم النظام السوري لضبط المشهد وإعادة التحكم بالعلاقات المتفاعلة فيه قدر المستطاع إستراتيجيات تعتمد على خطط ممنهجة لتحقيق غايات عسكرية وسياسية.

المطلب الأول: جيوبوليتيك السياسية لسوريا

على مدار التاريخ كان هناك إسم "سورية الطبيعية"، وهذا الاسم يضم بلاد الشام/ سوريا الحالية إضافة إلى (لبنان وفلسطين والأردن)، وقد أكد أكثر الجغرافيين أن اسم سورية الكبرى متطابقا مع "مصطلح بلاد الشام".

وبناء على ما أكده الجغرافيون فإن سورية الكبرى تمد من جبال طوروس شمالا حتى خليج العقبة وصحراء سيناء جنوبا، ومن البحر المتوسط غربا حتى العراق شرقا، وهذا الامتداد يقع بين خط عرض(92.5) درجة إلى (37.5) درجة شمالا، ومن خط طول (36) درجة إلى (42) درجة شرقا.

وقد ظل هذا المدلول الجغرافي للحدود الطبيعية لسوريا الكبرى ممتدا وحاضرا منذ فجر التاريخ وحتى مطلع العصور الحديثة، وقد اعتمد العثمانيون بلاد الشام اصطلاحا موحدا للمنطقة وقسموها إلى ثلاث ولايات وثلاثة سناجق وهي: (ولاية دمشق وولاية بيروت وولاية حلب)، و(سنجق القدس وسنجق جبل لبنان وسنجق دير الزور)، وقد أشارت خرائط الدول الاستعمارية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى إلى الوحدة الجغرافية لسورية الطبيعية،

كما أشارت إلى ذلك مراسلات الحسين.[1] مكماهون كما أكدت على ذلك لجنة (كينغ–كراين) التي زارت سورية 1919، وقد أوصت اللجنة بضم فلسطين إلى سوريا الموحدة وأكدت على ذلك في تقريرها الذي رفعته إلى عصبة الأمم، وجاء في التقرير:" إن الوحدة الاقتصادية والجغرافية والجنسية لسورية من الوضوح، بحيث لا يمكن تبرير تقسيم البلاد، خاصة أن لغتها وثقافتها وتقاليدها وعاداتها عربية في جوهرها، وإن توحيد سورية يتماشى مع أماني السكان ومبادئ عصبة الأمم المتحدة".

إلا أن ما جرى عمليا غير ما قالته لجنة (كينغ–كراين) وأكدت عليه، فقد اتفق الحلفاء (الدولة العثمانية) بموجب معاهدة (بطرس برغ) تبعه اتفاق بين فرنسا وبريطانيا عام 1916 فيما عرف باتفاقية (سايكس–بيكو) على اقتسام سورية الكبرى (شمالها –سورية الحالية[2] مع لبنان) تكون من نصيب فرنسا، و(جنوبها فلسطين، وفي عام 1920 كانت معاهدة (سان ريمو) التي وضعت سورية الحالية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، ووضعت سوريا الجنوبية (الأردن وفلسطين) تحت الانتداب البريطاني.[3]

فرنسا وبريطانيا ترسمان الحدود السورية:

اتفقت بريطانيا وفرنسا على ترسيم الحدود بين الكيانات التي أقامتها في المنطقة، وذلك بحسب مزاجها ومصالحها بما يكفل تمزيق النسيج المجتمعي للشعب السوري، ثم ما لبثت فرنسا أو تخلت عن فكرة الحدود الطبيعية بين سوريا وتركيا، فجعلت من سكة حديد

[1] مجموعة من الباحثين، سورية تاريخ وثورة، مركز أمية للبحوث والدراسات الإستراتيجية، ص 12.

[2] –نفس المرجع السابق، ص 13.

[3] –المرجع نفسه، ص 14.

قطار الشرق السريع حدودا بين البلدين وبذلك أعطت كل المد السورية شمال هذا الخط لتركيا، وذلك في عالم 1920، كما قدمت بريطانيا عام 1922 بالاتفاق مع فرنسا بترسيم الحدود بين فلسطين وسورية بما يدخل كل مياه نهر الأردن وبحيرة طبريا داخل[1] فلسطين وذلك خدمة منهم للكيان اليهودي الذي وعدت بقيامه على أرض فلسطين.

وفي آب 1920 عينت فرنسا حدود لبنان الكبير وضمت إليه الأقضية السورية الأربع وهي: (بعلبك والبقاع وراشيا وحامبيا) وفي خطوة مثيرة للشعور الوطني السوري، ومعانا في القضاء على التعايش السلمي للطوائف السورية الذي عرفته لقرون، قررت فرنسا إنشاء دولة للعلويين في آب 1920، وأخرى للدروز، ودولة دمشق، ودولة خلب، ثم لم يلبث أن أقام الانتداب اتحادا في حزيران 1922 بين دويلات دمشق وحلب والعلويين، الذي لم يعش طويلا حيث أصدر الانتداب الفرنسي مرسوما بإلغاء هذا الاتحاد في كانون الأول 1924، وأقام وحدة بين دولة دمشق ودولة حلب في كانون الثاني 1925، كما تم اعتبار سنجق الاسكندرونة منطقة منفصلة إداريا عن سورية وسن له نظاما خاصا به في تموز 1922، ومن ثم اتخذ[2] الانتداب الفرنسي قرار مجحفا بتنازله عن لواء اسكندرون ومنحه إلى تركيا في تموز 1939 هذه الجغرافيا الديمغرافية لسورية ككيان حدده الانتداب الفرنسي وشريكته بريطانيا كانت تملك إمكانيات جيدة وكبيرة، يمكنها من خلال تحقيق كيان متقدم ومزدهر: (2.5 مليون نسمة عام الاستقلال)، (185 ألف كم^2 مساحة الكيان)، (أراض خصبة وسهلة الاستغلال)، (مياه وأنهار وأمطار)، (فلاح نشيط وعامل ماهر)، (موقع متميز بالنسبة

[1] –سورية تاريخ وفكرة، ص 14.

[2] –مرجع سبق ذكره، ص 15.

لمفترق طرق الحضارات القديمة)، حلقة وصل هامة بين السواحل والمناطق الداخلية السورية والعربية، ازدياد أهمية الموقع بعد الاكتشافات الهائلة للنفط في العراق وفي السعودية ودول الخليج، إذ أصبح الكيان السوري الوليد طريق عبور للنفط المستخرج من هذه البلدان إلى ساحل البحر المتوسط.[1]

المطلب الثاني: طبيعة النظام السوري

أمضى حافظ الأسد عدة سنوات وهو يحضر ابنه بشار لخلافته في رئاسة سوريا، ولكن وفاته في حزيران عام 2000 فرضت على الدول إيجاد الحلول لبعض المسائل الشكلية، فالدستور السوري يحدد أن أي مرشح لرئاسة البلاد لا بد أن يكون بلغ أربعين من عمره، في حين أن بشار الأسد لم يكن حينها قد تجاوز الخامسة والثلاثين من عمره، فتم تعديل الدستور بما يتيح له المجال لاستلام منصب الرئاسة، عندها، أشار منتقدوا الحكومة إلى أنه إذا طُلب من الحكومة تعديل الدستور حيث يصبح تشكيل الأحزاب السياسية قانونيا فإن الرد سيكون بأن الأمر يستغرق سنين طويلة، ولكن تعديله ليضمن وراثة بشار الأسد للرئاسة لم يشكل أي عائق، فقد اجتمع مجلس الشعب فورا، ووافق بالإجماع على تعديل الدستور، خافضا السن اللازمة للترشح إلى رئاسة الجمهورية إلى أربعة وثلاثين عاما، فترشح بشار الأسد للرئاسة من دون منافس، وفاز بالانتخابات الصورية التي أجريت بعد ذلك بنسبة 97.29 في المئة، ورغم كل ذلك، كانت لدى الناس آمال كبيرة بأن يقوم الرئيس الشاب

[1] –نفس المرجع، ص 16.

بإصلاحات في نظام الحكم، فقد كانت لديه شهادة عليا في طب العيون، كما كان يتحدث الانجليزية بطلاقة، وقد تزوج امرأة بدت أنها تقدمية.

ولكن من ناحية أخرى، ورث بشار الأسد نظاما قمعيا ومتصلبا، حتى أنه اعترف بنفسه في خطاب القسم الذي ألقاه في تموز من سنة 2000:" فلا تتكلوا على الدولة، لا توجد لدى أي منا عصا سحرية لحل كل المشكلات دفعة واحدة، علينا الاستغناء عن أفكار قديمة لا يمكن أن نجدها لوم يعد ممكنا الاستفادة منها، بل أصبحت معيقة لأدائنا".[1]

خلال سنين قليلة قام الأسد بإصلاحات فعلية، ولكنها كانت من النوع الذي يجلب السعادة إلى قلوب أصحاب المصارف الدولية، فقد "حرر" الاقتصاد عبر بيع بعض مؤسسات الدولة، وسمح لرجال الأعمال بإنشاء شركات في مجالات عدة، مثل الهواتف الخلوية– وهي مجالات كانت مملوكة للدولة في الماضي– كما رفع الأسد بذكاء آمال القوى الغربية لأن رجال الأعمال فيها قد ينتفعون من الخصخصة التي تجري في سوريا، فأجلت الولايات المتحدة والبلاد الأوروبية انتقاداتها لنظامه لكن سرعان ما تبين أنه لن يستفيد أحد من الخصخصة إلا عائلة الأسد والمقربين منها.[2]

ومع تولي بشار الأسد الحكم رأينا توجها جديدا لدى رأس القيادة البعثية يتمثل في الدعوة لضرورة إجراء إصلاحات أشار إليها بشار الأسد في أولى خطاباته عام 2000 بعد توليه مهام الرئاسة وهو تاريخ للقيادة السياسية السورية يؤرخون فيه لبدء عقلية إصلاحية كما

[1] –ريخ إرليخ، تر: رامي طوقان، داخل سورية [قصة الحرب الأهلية وما على العالم أن يتوقع]، بيروت: دار العربية للعلوم ناشرون، ط 1، 2015، ص 70.

[2] –ريخ إرليخ، نفس المرجع، ص 71.

يروجون لها في إعلامهم الرسمي، ولكن هذا الترويج شابه بعض المتناقضات، إذا لو كان الإصلاح هدفا لكان من السهل صناعة دستور يتوافق عليه السوريون دون إقصاء، ولا شك أن أحد أبرز سقطات النظام السوري هو إقصائه لجماعة الإخوان المسلمين السورية وعدم إلغاء بشار الأسد للقانون الذي يحكم بالإعدام لكل من ينتمي للجماعة في سوريا، وبعد مرور 11 عاما على خطابه "الإصلاحي" في القرن 21 لم نسمع لبشار الأسد أو نقرأ له توجها تواصليا مع مخالفيه في الداخل، ولعله كان حجة قوية لتوسيع رقعة الرفض لنظامه داخل سوريا وخارجها خاصة للمنتمين لجماعة الإخوان المسلمين في باقي البلدان. في ظل هذه العقلية الإقصائية للنظام السوري رأينا توجها للنظام السوري يتسم بالعقلية الثورية الممانعة للحالة العامة لعقلية النظام العالمي، هذا النظام الذي يحط بمشاريعه وإستراتيجياته بمنطقة الشرق الأوسط بالتحديد كمنطقة إستراتيجية له لدعم الكيان الصهيوني كهدف إستراتيجي يضمن بقاء الكيان كأداة وسط الحالة العربية والإسلامية التي رافقن صدمة الحداثة في عقليات تلك الشعوب، وهو ما أوجد للنظام السوري منذ نشأته عام 74 أرضية شعبية خاصة في المناطق التي تشهد مواجهات عسكرية وإعلامية مع الكيان الصهيوني والولايات المتحدة، وهذا طبيعي إذ بالعودة لمعطيات التي رافقت نشأة النظام في الستينات حيث أن النظام ذو عقلية ثورية أيديولوجية تمددت أنسجتها داخل دول الجوار".[1]

[1] –سامح عسكر، الأزمة السورية محاولة للفهم؟، مصر: د.د.ن، 2012، ص 14.

المبحث الثالث: أسباب الأزمة السورية

تعتبر الأزمة السورية حدثا مفصليا في تاريخ سورية الحديث ومنطقة الشرق الأوسط، وفصلا مهما من فصول التغيير وإعادة بناء الأوطان على مفاهيم إنسانية تشاركية فاعلة، خاصة بعد فشل الأنظمة الشمولية.

المطلب الأول: الأسباب المباشرة للأزمة السورية

1-إنعدام الحياة السياسية وتأليه الحاكم: لا توجد حياة سياسية في سورية بالمعنى الحقيقي منذ مجيء حزب البعث عام 1963 إلى الحكم، بمعنى أنه ليس هناك رأي للشعب في أوضاعه المخلفة، فلا وجود لإنتخابات حقيقية، وليس هناك محاسبة للمسؤولين وليس هناك انعدام للسلطة، إن الحياة السياسية اختزلها الحزب في البداية بأعضائه، ثم أصبحت أسرة الأسد هي محور الحياة السياسية وجوهرها.

ومن الواضح لأن الطبقة الوسطى هي الطبقة الحية في المجتمع السوري والقادرة على بلورة وحمل مشروع سياسي، فقد استطاع حافظ الأسد تهميشها ومحاصرتها بعد عام 1970، من خلال ربطها بالأجهزة الأمنية المختلفة، وأوجب على مفكريها ومبدعيها أن يخضعوا لتلك الأجهزة، ويجب أن يحظوا بمباركتها، وبهذا حصر السياسة بشخصه وأسرته ومن يدور في قلبه، وعندما خلفه ابنه بشار الأسد على نفس النهج، بل تضخم دور الأجهزة الأمنية وأصبحت هي التي تصوغ الحياة السياسية، فالانتخابات والنقابات واتحادات الطلبة ومجلس الشعب والوزراء، كلها أدوات في أيدي الأجهزة الأمنية، ومن اللافت للنظر في الحياة السياسية السورية هي التركيز على شخصية حافظ الأسد حتى وصل هذا التركيز إلى درجة

التأليه، فأصبحت تماثيله في كل مدينة وأصبحت صوره تملأ كل الأمكنة، كما أصبحت كل السلطات بيديه فهو رئيس الجمهورية، والقائد الأعلى للجيش والأمين العام للقيادة القومية، والأمين العام للقيادة القطرية، وهذا التأليه لم تعتده الحياة السورية في سابق أيامها، لذلك فإن الأوضاع السياسية جعلت الشعب السوري يعيش حالة اختناق سياسي فما إن انطلقت الثورة حتى تفاعل الشعب معها، وهتف (الله يلعن روحك يا حافظ) تعبير عن غضبه عن انعدام أية حياة سياسية في الماضي، وتعبير عن تطلعه إلى حياة سياسية جديدة يكن مشاركا فيها وله قدرة على التأثير فيها.[1]

2-تدهور الأوضاع الاقتصادية وانتشار الفقر: تعتبر سورية بلدا غنيا بموارده الطبيعية، فهي تحتوي سهولا خصبة ومياها وافرة، وتحتوي أيادي عاملة ماهرة، كما تحتوي على تنوعا طبيعيا بين جبال ووديان وسهول، وقد دأب الحكم على مصادرة الأراضي والإدعاء بأنها لأغراض ومنافع عامة، مما اضطر أهلها للهجرة من مكانهم التاريخي (غادر الجزيرة، المنطقة التي كان يقال إنها ستطعم سورية وجزءا من الوطن العربي، ما بين ثلاثمائة ألف ومليون مواطن خلال الأعوام الستة الماضية، وقد بدأت المنظمات الدولية توزع هناك ثلاثة وعشرين ألف سلة غذاء يوميا)، وقد هاجر السوريون صودرت أراضيهم ومزارعهم إلى مدن صفيح في ضواحي المدن. يعيش فيها 42 % من السوريين توصل التقرير الوطني الثاني عن الفقر وعدالة التوزيع إلى زيادة نسبة السكان الفقراء فحسب تقارير عام 2010 فإن حوالي 7 مليون نسمة (34.3) بالمئة من إجمالي السكان أصبحوا تحت خط الفقر، في حين

[1] -غازي التوبة، الثورة السورية الأسباب والتطورات، دراسة قدمت إلى مؤتمر الأمة الإسلامية المنعقد في اسطنبول في 2012/07/01، الأردن: مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية.

أن خبيرا اقتصاديا قدره بـ 37 % في حال احتسبت عتبة الفقر بـ 3 دولار في اليوم، وبـ 52 % في حال انطلق الحساب من دولارين.

ووصل التقرير الوطني الثاني للسكان إلى أن معدل البطالة وصل إلى 16.5 % (3.7 مليون نسمة عام 2009)، وقدرت البطالة بصورة غير رسمية بـ 32 % (7 مليون نسمة عام 2009) وقد انخفضت قدرة الناس الشرائية بحوالي 28 % خلال الأعوام العشرة الماضية، وتدنت بنسبة استهلاك القوى العاملة (16 مليون سوري) إلى 24 % من الدخل الوطني. بالإضافة إلى أن الحياة الاقتصادية مملوءة بالفساد فلا بد من الرشوة من أجل إنجاز أية معاملة، ولا بد للمواطن إذلال نفسه أمام أجهزة الأمن لأن كل شيء مرتبط بها.

يمكن القول أن سورية أصبحت قسمين: الأول: قلة من الناس تملك كل شيء وهم آل الأسد ومن حولهم نهبوا كل خيرات ومقدرات سورية، والثاني: هم معظم الشعب لا يملكون ولا يجدون قوتهم وهم في فقر مدقع. مما أدى إلى ضيق الشعب وانفجاره. وقد كان هذا العامل الاقتصادي هو أحد العوامل التي فجرت الثورة في 2011/03/15.[1]

3-استخذاء النظام أمام إسرائيل: من المعلوم أن حافظ الأسد هو الذي سلم الجولان غنية سهلة باردة لإسرائيل عام 1967 عندما كان وزيرا للدفاع، وهو الذي أذاع بيان سقوط الجولان وعندما جاء ابنه بشار إلى الحكم عام 2000 بقيت سياسة الاستخذاء أمام إسرائيل مستمرة فقد قامت إسرائيل خلال العشر سنوات من حكم بشار بعدة عمليات ضد سورية، منها: تدمير موقع لإنتاج الوقود الذري في منطقة دير الزور، ومنها تحليق الطيران

[1] -غازي التوبة، مرجع سبق ذكره.

الإسرائيلي فوق القصر الرئاسي في اللاذقية، ومنها تدمير القاعدة العسكرية في عين الصاحب في لبنان والتابعة للقيادة العامة (أحمد جبريل) المؤيدة للنظام السوري، والقصد من تلك الأفعال تهديد النظام، مع ذلك لم يحرك ساكنا، بيس هذا فحسب بل إنه لم يطلق رصاصة واحدة ضد إسرائيل لا هو ولا أبوه خلال 45 سنة في جبهة الجولان التي سقطت عام 1967، وتعتبر جبهة الجولان أهدأ الجبهات المحيطة بإسرائيل على الإطلاق، إن هذا الاستخذاء أمام إسرائيل مع كل دعاوي الممانعة والتصدي هو أحد العوامل التي دفعت الشعب إلى الثورة، وهو الشعب التواق إلى استعادة الجزء المحتل من أرضه، وهي أرض الجولان التي تعتبر من أخصب أراضي الدنيا وأكثرها مياها.

4-تفشي الظلم وانعدام المساواة: يعاني المواطن السوري من تفشي الظلم وانعدام المساواة، ولا يصل إلى حقوقه في أي مجال اقتصادي أو تجاري أو مالي أو تعليمي، بشكل متساوي مع المواطن الآخر من أبناء الطبقة العلوية، ولا يصل إلى بعض حقوقه إلا من خلال الأجهزة الأمنية، وإن إحساس السوريين بعدم المساواة كان أحد عوامل نشوء الأزمة. [1]

المطلب الثاني: الأسباب غير المباشرة للأزمة السورية

عن جذور الأزمة الحالية ي سوريا قال الأسد لوسائل إعلام روسية: إن أي دولة فيها أخطاء والأخطاء تحصل ربما كل يوم، ولكن هذه الأخطاء ليست حالة فاصلة لأنها دائما موجودة فما الذي يجعل هذه الأخطاء فجأة تؤدي إلى الوضع الذي نعيشه في سورية، هذا

[1] – غازي التوبة، مرجع سبق ذكره

الكلام غير منطقي" قد تستغرب إذا قلت لك بأن النقطة الفاصلة بما حصل في سورية هي شيء قد لا يخطر في بال الكثيرين، هي حرب العراق في عام 2003 عندما غزت أمريكا العراق "وأشار الأسد إلى أن سورية بلد مجاور للعراق، وأنه يرى بأن هذه الحرب ستحول العراق إلى بلد طائفي، والمجتمع منقسم على نفسه وفي غرب سورية هناك بلد طائفي آخر هو لبنان، وأن سوريا في الوسط، فكنا نعرف تماما بأننا سنتأثر، وبالتالي بدايات الأزمة في سورية ما حصل في البداية كان هو النتيجة الطبيعية لهذه الحرب وللوضع الطائفي في العراق الذي انتقل جزءا منه إلى سورية، وكان من السهل عليهم أن يقوموا بعملية تحريض بعض المجموعات السورية على أسس طائفية.

والنقطة المفصلية الثانية: بحسب الرئيس السوري هي وإن بدرجة أقل، عندما تبنى الغرب الإرهاب بشكل رسمي في أفغانستان في بداية الثمانينات.

وذكر الأسد بأنه لاحقا في عام 2006، ظهرت داعش في العراق وتحت الإشراف الأمريكي ولم يقوموا بمكافحتها. [1]

[1] – غازي التوبة، مرجع سبق ذكره

وأضاف الأسد أن كل هذه الأمور مع بعضها هي التي جعلت الظروف مهيأة لمثل هذه الاضطرابات، بدعم غربي، بأموال خليجية خاصة من قطر والسعودية، بدعم لوجيستي تركي خاصة أردوغان هو شخص ينتمي للإخوان المسلمين بفكره، وبالتالي يعتقد بان تغير الوضع في سورية، وتغير الوضع في مصر والعراق، سيعني أنه سيكون هناك سلطنة جديدة، ولكن ليست سلطنة عثمانية، وإنما سلطنة إخوانية تمتد من المحيط الأطلسي إلى البحر المتوسط يحكمها أردوغان، ولا يمكن في ذات الوقت محاربة الإرهاب ودعمه.[1]

[1] –الأسد يكشف أسباب الأزمة في سوريا، دمشق: سبوتنيك http://arabic.sputniknews.com تاريخ التصفح 2016/04/18.

المبحث الرابع: مراحل الأزمة السورية وأطرافها الداخلية

شكل الإطار الإقليمي البنيوي الداخلي أحد أهم عوامل تبلور مشروع تغيير النظام في سورية، لأم الاعتلالات السياسية والاجتماعية طافية على سطح البنية السورية، فكان لا بد من البدء بالإعلان عن مسيرة التغيير لنظام الحكم.

المطلب الأول: مراحل الأزمة السورية

انضماما للربيع العربي، وجه ناشطون سوريون عبر الفايسبوك دعوة "ليوم غضب سوري" في أوائل شباط 2011، كانت درعا في جنوب الجمهورية العربية السورية تشهد ومنذ بداية الشهر حالة غليان، وسخط شعبي بعد أن قام بعض تلاميذ المدارس بكتابة شعارات مطالبة بإسقاط النظام على بعض جدران المدينة، مما أدى إلى اعتقالهم وتعذيبهم، وعندما طالب آباؤهم بالإفراج عنهم، ووجهوا التهديد والتعذيب والرد العنيف من المخابرات وأجهزة النظام القمعية ومنهم كانت الشرارة الأولى للثورة.

في يوم الثلاثاء 15 مارس 2011 تظاهر العشرات أمام الجامع الأموي في دمشق في أول مظاهرة ضمن الثورة، غير أن الأمن فرقهم واعتقل بعضهم، وفي اليوم التالي 16 مارس خرجت مظاهرة أخرى في المكان نفسه واتجهت نحو وزارة الداخلية، في ساحة المرجة، ولم تختلف طريق تعامل الأمن معها إذ فرقتها بالقوة والعنف واعتقلت العشرات. وفي 18 مارس الجمعة الأول من الثورة انطلقت جماهير حاشدة في درعا خرجت من الجامع العمري، تطالب بالإصلاح، فرقتها عناصر الأمن بالقوة، في درعا أطلقت قوات الأمن السورية الرصاص الحي اتجاه المتظاهرين السلميين، مما أدى إلى سقوط 4 شهداء، وفي

الأسبوع التالي كانت درعا وقراها مسرحا لمظاهرات عارمة واجهها الأمن بالرصاص الحي، وأفضت مع نهاية الأسبوع لما يقرب من 150 شهيدا.

لم تتوقف رقعة المظاهرات عن التوسع: ففي يوم الجمعة 29 مارس وتحت شعار "جمعة العزة" شاركت 7 محافظات من أصل 14 في المظاهرات، واجهها الأمن بالقمع، وكانت "بثينة شعبان" مستشارة الأسد قد وعدت بإصلاحات اتخذتها "القيادة القطرية لحزب البعث"، تلاها في 31 مارس خطاب لبشار الأسد أمام مجلس الشعب تحدث فيه عن إصلاحات ومحاسبة المسؤولين عن قتل المواطنين.[1]

ثم أعلن عن تشكيل حكومة جديدة، لم تختلف في تركيبتها وتكوينها عن الحكومات السابقة، ثم في 21 أفريل أعلن نظريا وليس عمليا عن رفع حالة الطوارئ في البلاد، بعد أن كانت قد فرضت لمدة 48 عاما متصلة منذ انقلاب الثامن من مارس 1963 بعد أن سن قانونا جديدا أشد من قانون الطوارئ، لم توقف المظاهرات، وبدءا من 25 أفريل شارك الجيش السوري بعمليات القمع، فاجتاح درعا ودوما ومعظمية الشام، وحاصر بانياس ثم حاصر حمص في 9 ماي، رافق ذلك تزايد أعداد القتلى والمعتقلين، وبالرغم من ذلك لم تتوقف المظاهرات المطالبة بإسقاط النظام، أو العمليات العسكرية بل امتدت نحو حصار الرستن وتلبيسة، كما لم توقف الحكومة سياستها حول مزاعم عن عصابات إرهابية مسلحة، كما لم تتوقف المجازر، على سبيل المثال يوم 3 يونيو تسبب إطلاق نار كثيف على متظاهري حماة بسقوط عشرات الشهداء، كما شهدت المدينة مظاهرات ضخمة في ساحة

[1] –مجموعة من الباحثين، سورية تاريخ وثورة، ص 117–118.

العاصي أدت مع نهاية يوليو 2011 لاجتياحها فيما عرف باسم "مجزرة هلال رمضان"، أما اجتياحها الأول فكان بداية يوليو 2011، تلتها حصارات إدلب التي كان من آثارها نزوح 17000 مواطن نحو تركيا، وعمليات مشابهة في دير الزور والبوكمال والحراك في حوران، وتكررت اجتياحات حمص وأحياؤها في 14 أغسطس 2001 اقتحم الجيش مدينة اللاذقية، وشاركت الزوارق الحربية في قصفها بحرا، في أول استخدام لسلاح البحر منذ بدء الاجتياحات، سيما حي الرمل الجنوبي الذي شهد تمركز المظاهرات، علما أن النظام حاول منذ بداية أغسطس افتعال فتنة طائفية في المدينة.

كان 18 أغسطس 2011 يوما محوريا في تحول الخطاب الدولي ضد النظام، ودعى إلى تنحي بشار الأسد وزوال شرعيته، وفي 2 أكتوبر 2011 أعلن العقيد رياض الأسعد تأسيس الجيش السوري الحر ككيان يضم العسكريين المنشقين عن الجيش النظامي.[1]

وهدفه الرئيسي حماية المتظاهرين وتأمين المناطق التي انسحب منها الأمن، كما اندلعت خلال الأشهر اللاحقة عدة معارك بين الجيش النظامي والجيش الحر في عدد من المناطق والمدن السورية، كما حصل على سبيل المثال يوم 13 يناير 2012، حين اندلعت معركة في الزبداني بعد أن سيطر الجيش الحر عليها بالكامل، وقضى اتفاق بين الطرفين في 11 فبراير لانسحاب كلا الجيشين من المدينة، ترافق ذلك مع حراك مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة، ومن ثم قدمت الجامعة العربية مبادرة جديدة تقضي بتفويض الأسد صلاحياته لنائبه، لتأمين عملية انتقال سلمي للسلطة غير أن الحكومة رفضتها جملة

[1] –نفس المرجع السابق، ص 118–119.

وتفصيلا، وخلال المبادرة الثانية سحبت بعثة المراقبين وتمت الدعوة لإرسال قوات حفظ السلام بدلا منها.

وفي أول أيام شهر مارس، سيطر الجيش السوري على حي بابا عمر وفي حمص بعد قصف استمر قرابة 26 يوما، وأعلن العقيد رياض الأسعد قائد الجيش السوري الحر أن جنوده نفذوا انسحابا تكتيكيا من الحي، وفي 10 مارس شنت القوات السورية هجوما عنيفا على محافظة إدلب حيث يتحصن المنشقون عن الجيش السوري، ووقعت اشتباكات عنيفة جدا بين الجيش النظامي والجيش الحر أدت لمقتل العشرات، وبعد عدة أيام وفي 13 مارس، ارتكب نظام الأسد مجزرة جديدة في حمص وتحديدا في حي كرم الزيتون وحي العدوية راح ضحيتها 47 امرأة وطفلا ذبحا بالسكاكين، وفي 26 ماي قامت قوات الأسد والشبيحة باقتحام بلدة الحولة في محافظة حمص وتنفيذ مجزرة استشهد فيها 108 أشخاص ذبحا بالسكاكين معظمهم من الأطفال وقد أدت هذه المجزرة الرهيبة إلى تنديد وإدانة دولية واسعة كما قامت بعض الدول مثل الولايات المتحدة وفرنسا وتركيا بطرد سفراء نظام الأسد لديهم ردا على المجزرة.

في 22 يونيو 2012 قامت دفاعات جوية سورية بإسقاط مقاتلة تركية شرق البحر المتوسط بعد اختراقها للأجواء السورية.[1]

وقد شهدت الأزمة السورية تصعيدا دمويا غير مسبوق للنظام في أواخر يوليو وبداية أغسطس حيث اعتبر شهر أغسطس أكثر الشهور دموية منذ انطلاقة الثورة السورية في

[1] -المرجع نفسه، ص 120-121.

مارس حيث حصدت ما يقرب من 5000 شهيدا من بينهم 1600 شهيدا في أسبوع واحد، ومنذ هذا الشهر أخذت الثورة السورية منحنى آخر أكثر دموية وإرهابا من جانب نظام الأسد الذي بدأ وجوده ينحسر على الأرض في معظم المحافظات السورية مع ازدياد قوة الجيش السوري الحر، واتساع المناطق المحررة، وخاصة في المحافظات الشمالية والشرقية، مثل إدلب، وحلب ودير الزور، والحسكة، حيث أن الثوار استعادوا معظم النقاط الحدودية مع تركيا والعراق، وسيطروا على الحواجز العسكرية وعلى طرق إمداد نظام الأسد، ولا تزال الأحداث اليومية تخبر بمزيد من التقدم للثوار على الأرض في وقت تزداد قوتهم مع كثرة الانشقاقات العسكرية ومزيد من السيطرة على المواقع العسكرية، إلى جانب غنائم الذخيرة والسلاح النوعي الذي يغنمونه من الجيش النظامي الذي أضحت السماء ساخنة المفضلة بعد خسارته معظم الاشتباكات على الأرض، فأصبح يقصف المدن الثائرة على رؤوس ساكنيها المدنيين قصفا جنونيا ببراميل T.N.T والقنابل العنقودية والفراغية المحرمة دوليا، مع أن قوته بدأت بالتقهقر حتى في سلاح الجو حيث استطاع الجيش الحر إسقاط عشرات الطائرات المروحية والحربية.[1]

[1] –مرجع سبق ذكره، ص 123.

المطلب الثاني: الأطراف المشاركة في الأزمة داخليا

أولا: الجهات المعارضة لنظام الأسد

-**حركة أحرار الشام الإسلامية:** واحدة من ميليشيات الثوار الكبرى تأسست عام 2011 على أيدي سجناء سياسيين سابقين متطرفين، وعملت بالدرجة الأولى في محافظة إدلب شمال غرب سوريا قرب الحدود التركية تسعى هذه الحركة إلى إنشاء دولة إسلامية من دون انتخابات ديمقراطية أو نظام برلماني، وانضمت إلى مجموعات متطرفة أخرى لتشكل الجبهة الإسلامية.

-**تنظيم القاعدة:** منظمة أنشأها أسامة بن لادن، تشظى هذا التنظيم إلى عدد كبير من الجماعات المحلية من دون سيطرة مركزية في سوريا، كان تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وجبهة النصرة مرتبطين مع تنظيم القاعدة في البداية، ومن السمات المميزة للجماعات المرتبطة مع القاعدة استعدادها للقيام بعمليات انتحارية ضد المدنيين، وقلة التسامح مع الأديان الأخرى، وقتل الثوار الذين يختلفون معها.

-**الجيش السوري الحر:** تشكل في تموز 2011 من المنشقين عن الجيش النظامي السوري، دعا إلى نظام برلماني يحفظ حقوق الأقليات، وتلقى الجيش الحر المال والمساعدات من الولايات المتحدة والسعودية وتركيا وقطر، ولكن مع آخر عام 2013 كان الجيش الحر يفقد أرضيته لصالح الثوار المتطرفين.

-**الجبهة الإسلامية:** تشكلت في أيلول 2013 كائتلاف من مجموعات ثورية محافظة ومتطرفة تحت قيادة أحرار الشام، استثنت الجبهة الإسلامية الجماعات المرتبطة مع تنظيم

القاعدة، وأصبحت السعودية الداعم الأكبر لها، رفض ميثاق الجبهة الإسلامية السورية النظام البرلماني التمثيلي قائلا: إن الحكم يجب أن يكون "بشرع الله الذي ارتضاه" ومع حلول أول عام 2014، برزت الجهة كواحد من أقوى تحالفات الثوار.[1]

-**الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش):** أو تنظيم الدولة أو تنظيم الدولة الإسلامية، كما يسمى في بعض الأحيان، تشكل هذا التنظيم أساسا تحت اسم "دولة العراق الإسلامية" -المعروف أيضا باسم "تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين"- أثناء النزاع الطائفي في العراق خلال عامي 2007-2008، بدأ التنظيم عمله تحت قيادة أبي بكر البغدادي، وقام بإرسال مقاتليه إلى سوريا سوريا. وأعلن التنظيم عن وجوده في سوريا في نهاية الأمر، وغير اسمه إلى "داعش" في بداية عام 2014، تبرأت القاعدة من داعش نتيجة **** المتطرفة وهجماته على الجماعات الثورية الأخرى، وفي حزيران 2014، غير التنظيم اسمه إلى "الدولة الإسلامية"، معلنا عن قيام ما أسماه "خلافة إسلامية" في شمال سوريا وشمال العراق.

-**جبهة النصرة لأهل الشام:** مجموعة مرتبطة مع تنظيم القاعدة، مع أنها تعمل بشكل مستقل، يقود أبو محمد الجولاني جبهة النصرة، وهو جهادي حارب كلا من الولايات المتحدة وحكومة نوري المالكي في العراق، لا تدعم النصرة نظاما برلمانيا، بل تدعو إلى نظام ديني يطبق تفسيرا متشددا للشريعة الإسلامية، في كانون الأول 2012، صنفت الولايات المتحدة جبهة النصرة ضمن لائحة المنظمات الإرهابية، بسبب ارتباطاتها مع تنظيم القاعدة.

[1] -ريخ إليخ، تر: رامي طوقان، ص 247.

-**جيش الإسلام:** تشكل في أيلول 2013 نتيجة اتحاد عشرات الميليشيات الأصغر حجما، ومعظم عملياته في محيط مدينة دمشق، يقود زهران علوش جيش الإسلام، وقد شاركت هذه المجموعة مع جبهة النصرة في ارتكاب مجزرة راح ضحيتها عشرات المدنيين خارج مدينة دمشق في كانون الأول 2013.[1]

-**الجهاديون:** مصطلح مستحدث يشير إلى الثوار المتطرفين الذين يحاربون من أجل إقامة دولة إسلامية على أساس تفسير متشدد للشريعة الإسلامية، تحت قيادتهم، ومن دون الرجوع إلى انتخابات ديمقراطية أو نظام برلماني.

-**لجان التنسيق المحلية:** مجموعات من الناشطين من المجتمع المدني والجماعات الدينية الذين توحدوا أثناء تنسيق المظاهرات الاحتجاجية في الأيام الأولى للثورة، كان لدى هذه اللجان تأييد شعبي واسع واستمر الكثير من أعضائها في تقديم الأعمال الإنسانية في بعض المناطق التي يسيطر عليها الثوار.

-**الإخوان المسلمون:** منظمة سياسية تدعو إلى دولة إسلامية قائمة على الانتخابات الديمقراطية والنظام البرلماني، الإخوان المسلمون محافظون على المستوى الاجتماعي، ويدعمون الرأسمالية، ويقولون أنهم سيحترمون حقوق الأقليات، خلال عام 2012، شكل الإخوان ميليشيات سموها "الدرع" لديها روابط مقربة مع الإخوان المسلمين في مصر وحماس وغزة.

[1] -نفس المرجع، ص 247-248.

-**الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية:** تشكل في تشرين الثاني 2012 كبديل عن المجلس الوطني السوري، وكان من المفترض أن يمثل ائتلافا أوسع يشمل الأقليات الدينية والأكراد في سوريا –تم تزويد هذا الائتلاف بالمساعدات الأمريكية غير الفتاكة، ولكنه فشل في حشد تأييد واسع له داخل سوريا حتى منتصف عام 2014.

-**مجلس القيادة العسكرية العليا:** تألف في كانون الأول 2012 كجهد لتوسيع قاعدة الجيش السوري الحر، تلقى هذا المجلس السلاح من الولايات المتحدة وحلفائها، ولكنه عجز عن اجتذاب الكثير من التأييد الشعبي حتى منتصف عام 2014.

-**المجلس الوطني السوري:** ائتلاف مدني معارض دعمته الولايات المتحدة وحلفائها، كان من المفترض لهذا المجلس أن يمثل كامل المعارضة، ويتحول إلى القيادة المدنية للجيش السوري الحر، ولكنه عجز عن حشد أي قاعدة شعبية له في سوريا؛ فتم حله في تشرين الثاني 2012، واستبداله بالائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية.[1]

ثانيا: الجهات المؤيدة لنظام الأسد

-**المخابرات:** الشرطة السرية التابعة للحكومة السورية والمسؤولة عن اعتقال المعارضين وتعذيبهم وقتلهم.

-**قوات الدفاع الوطنية:** تشكلت في أواخر عام 2012، وهي مجموعة ميليشيات يتلقى أعضاؤها معاشات وبدلات عسكرية وأسلحة من الحكومة. حين ينتصر الجيش السوري على الثوار في منطقة ما، يفترض بقوات الدفاع الوطني أن تحكم السيطرة عليها، ولكنها اتهمت

[1] – ريخ إليخ، تر: رامي طوقان، ص 248-249.

بخطف المدنيين لقاء فدية، وبنشاطات إجرامية أخرى، ومع أواخر عام 2013، قدر عدد المنتسبين إليها بمئة ألف شخص.

-**اللجان الشعبية:** إنها محاولة لتنظيم "الشبيحة" وتحويلهم إلى ميليشيات موالية للأسد، تم إدراجها في قوات الدفاع الوطنية في أواخر عام 2012.

-**الشبيحة:** كان الشبيحة الأوائل مهربين في غرب سوريا، ويعملون بالتعاون مع بعض المسؤولين الفاسدين في الحكومة، وحين بدأت الثورة، عمل الشبيحة مع القوى الأمنية وهاجموا المظاهرات السلمية، وأصبح مصطلح "الشبيحة" هو اللقب الذي يطلقه المعارضون على الموالين للنظام.[1]

ثالثا: الأكراد

-**الحزب الديمقراطي الكردي:** وهو أكبر حزب في حكومة إقليم كردستان العراق، ويقوده مسعود برزاني، درب هذا الحزب مقاتلين أكرادا سوريين، ولكن حتى منتصف عام 2014 لم يتم نشر هؤلاء المقاتلين.

-**المجلس الوطني الكردي:** ائتلاف من المجموعات الكردية الرئيسية في سوريا مثل الحزب الديمقراطي الكردي، ولكنه لا يشمل حزب الاتحاد الديمقراطي.

[1] -نفس المرجع السابق، ص 249.

-**حزب العمال الكردستاني:** أسسه الثوري التركي عبد الله أوجلان مع مجموعة من الطلبة المتطرفين عام 1978 في الإقليم الكردي شرق تركيا، طالب حزب العمال الكردستاني بدولة كردستان مستقلة واشتراكية، ولكنه عاد ليطالب بالإدارة الذاتية داخل تركيا الرأسمالية.[1]

-**حزب الاتحاد الديمقراطي:** تشكل حزب الاتحاد الديمقراطي عام 2003 كفرع سوري لحزب العمال الكردستاني، تحت قيادة صالح مسلم، ويقول حزب الاتحاد الديمقراطي إنه فرع مستق، وليست لديه إلا ارتباطات أيديولوجية مع حزب العمال الكردستاني، بينما يقول منتقدوا الحزب إنه وحزب العمال الكردستاني تحت سيطرة قيادة واحدة، برز حزب الاتحاد الديمقراطي كأقوى مجموعة بين الثوار والأكراد، وأحكم سيطرته على مناطق واسعة شمال سوريا مع بداية عام 2014.[2]

جدول رقم (01) يبين أسماء الجمع:

تاريخ الجمعة	اسم الجمعة	أهم ما حدث خلال الأسبوع
2011/03/18	**الكرامة**	مظاهرات في الجامع الأموي بدمشق وأخرى في جامع خالد بن الوليد بحمص وفي بانياس وعدة مظاهرات في درعا+ 4 شهداء
2011/03/25	**العزة**	الأربعاء الدامي الذي وقع فيه 21 شهيدا على أيدي قوات الأمن، استمرار المظاهرات في كامل درعا وتصدرت الصنمين الاهتمام الأكبر، انتشار المظاهرات خارج درعا ودمشق، مظاهرة باللاذقية مع انتشار للجيش، مظاهرة حلب حماة، الحسكة، خطاب للرئيس تلاه مظاهرات منددة بالخطاب بدرعا وريف دمشق وحماة واللاذقية التي سقط فيها أكثر من 25 شهيدا.
2011/04/01	**الشهداء**	مظاهرات في درعا وقراها، ضواحي دمشق وريفها، مظاهرة جامع النوري بحمص وفي اللاذقية وبانياس، وقامشلي والحسكة وعامودا،

[1] -نفس المرجع، ص 249-250.

[2] - نفس المرجع السابق، ص 250.

		تشييع شهداء في درعا ودوما والمعضمية وبانياس، اعتصامان في اللاذقية وبانياس، إضراب عام في درعا، إجراءات حكومية (زيادة الرواتب، حكومة جديدة، السماح بالنقاب للمعلمات بالمدارس منح الجنسية لعشرات الآلاف من الأكراد.
2011/04/08	**الصمود**	مظاهرات في معظم المناطق السورية: كامل درعا، دمشق وضواحيها وريفها، حمص حماة دير الزور البوكمال القامشلي عامودا الدرباسية المالكية ورأس العين، اللاذقية وطرطوس، بانياس، دخول الدبابات الجزء الشمالي من المعضمية، مظاهرات في كلية العلوم بدمشق وكلية الآداب بجامعة حلب، انسحاب الأمن من بانياس ودخول الجيش عوضا عنه.
2011/04/15	**الإصرار**	رفعت كامل المظاهرات شعار إسقاط النظام، تصدي الأمن للآلاف القادمين من الريف الدمشقي للاعتصام في ساحة العباسيين، مظاهرات أحد الجلاء، خطاب للرئيس أمام الحكومة الجديدة ورفع قانون الطوارئ وإلغاء محكمة أمن الدولة، وقانون للتظاهر، والإعلام السوري الرسمي يقول: عصابات إرهابية سلفية مدنسة مسلحة تثير الفوضى في البلاد وتسعى لإقامة نظام إسلامي، مظاهرة في مجدل شمس بالجولان المحتل، اعتصام ضم آلاف في ساحة الساعة في حمص فضته قوات الأمن بإطلاق النار بعد منتصف الليل نتج عنه وقوع 280 شهيدا.
2011/04/22	**العظيمية**	أكبر المظاهرات وانتشرت في دمشق وريفها وحمص وفي ساحة العاصي (لأول مرة) بحماة واللاذقية وجبلة ودرعا وبانياس والحسكة والقامشلي وإدلب وسقط في يوم الجمعة لوحده أكثر من 120 شهيدا، هجوم بالمدرعات والمدفعية والدبابات على درعا مع حملات دهم وتفتيش أوقعت 25 شهيدا ترافق مع قطع للكهرباء والماء والاتصالات بالكامل عن المدينة وبدء حصار درعا، مجزرة مدنية جبلة (التي أسفرت عن 13 شهيدا)
2011/04/29	**الغضب**	استمرار المظاهرات الحاشدة، مظاهرات أسبوع كسر الحصار عن درعا مظاهرات حاشدة في بانياس تلاها حصار بانياس وبدء عمليات عسكرية للجيش السوري فيها، مظاهرة حاشدة في المدينة الجامعية بحلب، قوات الأمن تقتل حوالي 40 شخصا في تلكلخ وفرار 4 آلاف إلى لبنان (النزوح الأول) حصار حمص بعشرات الدبابات، مظاهرة نسائية في دمشق الصالحية.

2011/05/08	**التحدي**	خروج مظاهرات كبيرة في كل المحافظات رغم الحصار، مقتل 3 نساء في بانياس في قرية المرقب، استمرار العمليات العسكرية في طفس وحمص وبانياس، حصار حماه.
2011/05/13	**الحرائر**	انتشار الحواجز العسكرية التابعة للجيش والمخابرات في جميع أنحاء البلاد واستمرار الاحتجاجات والمظاهرات وبنفس الوتيرة، حصار تلكخ، إضراب عام لم يكن أثره ملحوظا في المدن الكبرى.
2011/05/20	**آذاري**	استمرار للمظاهرات وتنديد بموقف نصر الله الداعم للأسد، تجاوز عدد الشهداء الإجمالي 1100، تصفية بعض الجنود والضباط الذين يرفضون الأوامر بقتل المتظاهرين، مظاهرة كبيرة في حلب، مقتل الطفل حمزة الخطيب، مجزرة الحولة.
2011/05/27	**حماة الديار**	استمرار للمظاهرات، عفو رئاسي، هجوم للشبيحة على مظاهرات في اللاذقية في (قيينص، الصليبة، السكنتوري) تسليم جثة الطفل حمزة الخطيب لذويه، مظاهرة الرمل الفلسطيني في اللاذقية، مظاهرة حرار في دوما، ظاهرة التكبيرات من المنازل، وسقوط الطفلة هاجر الخطيب شهيدة.
2011/06/03	**أطفال الحرية**	وتصدرت الحماة المشهد بخروج حوالي 60 ألف متظاهر، وارتكاب الأمن مجرزة بالمدينة راح ضحيتها 70 شهيدا، ثم حداد 3 أيام، منشقون عن الجيش يتصدون لرجال الأمن في جسر الشعور ويقتلون 120 شخصا منهم.
2011/06/10	**العشائر**	عدد نقاط التظاهر 202، مواصلة حصار جسر الشغور ونزوح 2000 إلى تركيا، قصف معرة النعمان بالمروحيات، انشقاقات كبيرة أثناء العملية العسكرية على جسر الشغور، اقتحام البوكمال ودير الزور وحماة عسكريا وفي يوم واحد إعلان رامي مخلوف بأنه سيتحول إلى الأعمال الخيرية.
2011/06/17	**صالح العلي**	عدد نقاط التظاهر 203، عمليات للجيش في إدلب، سقوط أول شهيد بحلب، خطاب الرئيس الذي وصف به المتظاهرين بالجراثيم وخروج مظاهرات منددة بالخطاب في درعا وحلب وحماة وضواحي دمشق ودير الزور وحمص واللاذقية رافعين شعار لا حوار مع القتلة، مداهمة الأمن للحرم الجامعي في حلب وحدوث إضرابات في بعض السجون شمال سورية للسجناء السياسيين

2011/06/24	سقوط الشرعية	عدد نقاط التظاهر 200 نقطة، 200 ألف متظاهر في حماة، عدد اللاجئين يتجاوز 11 ألف شخص، دخول حوالي 60 دبابة مدرعة في كفر نبل وكنصفرة.
2011/07/01	إرحل	عدد نقاط التظاهر 268، نصف مليون متظاهر في ساحة الشهداء بحماة، وحوالي 200 ألف في دير الزور، قصف البارة بالدبابات وتحويلها لقاعدة عسكرية للجيش، إقالة محافظ حماة، تعرض مدينة حماة لحملة أمنية عسكرية هائلة مع اعتقالات طالت المئات ووقوع قتلى ورمي الجثث في نهر العاصي، إضراب عام تضامنا مع المدن المحاصرة.
2011/07/08	لا للحوار	عدد نقاط التظاهر 257، دخول السفير الأمريكي والفرنسي إلى حماه أثناء المظاهرة النصف المليونية، بداية مؤتمر علماء المسلمين لنصرة الشعب السوري.

معن فهد، الثورة السورية قصة البداية، سوريا: مركز عمران للدراسات الإستراتيجية، 2014، ص 34-35.

الخريطة رقم (01) خريطة سوريا

المصدر: http://www.assakina.com/center/parties/7283.html

خلاصة:

منذ وصول الرئيس بشار الأسد إلى الحكم حاول انتهاج سياسة والده مع إجراء بعض التعديلات السياسية، لكن الرئيس الجديد واجه الكثير من الصعوبات حيث اصطدمت إصلاحاته ببقايا النظام التي عارضت إجراء إصلاحات سياسية، الأمر الذي أدى إلى تزايد مطالب المعارضة الإصلاحية خاصة في ظل ظهور طبقة جديدة سيطرت على جوانب الحياة السياسية والاقتصادية، وأدت إلى تقلص قاعدة النظام الاقتصادية واقتصرت على شبكة المصالح التي برع النظام في إدارتها وتوسعها.

لقد حاول السوريون إحداث إصلاحات وتغييرات جوهرية في بنية النظام، متأثرين في ذلك بالتحولات السياسية والحركات الاحتجاجية التي سادت المنطقة العربية، لكن سياسة النظام التي اتبعت منذ البداية إستراتيجية تفكيك الخصم مستفيدا في ذلك من مكونات المجتمع السوري ومن سياسة عمرها أربعون عاما، عمل على استثمارها في تقديم الحكم المستبد والعمل على عسكرة الأزمة، نتيجة استخدام العنف المفرط ما أدى إلى انعدام الثقة بين المكونات الوطنية للدولة وأسهم في القضاء على وحدة الدولة الداخلية.

الفصل الثاني:

مواقف قوى منطقة الشرق الأوسط تجاه الأزمة السورية

تمهيد:

نظرا للأهمية الجيوسياسية لسورية في منطقة الشرق الأوسط تحولت الأزمة السورية إلى أزمة تؤثر فيها قوى المنطقة إيران، إسرائيل، وتركيا، حيث أن هناك ترابط عضوي بين البيئة الداخلية للأزمة السورية، ينعكس أثرها على بيئة منطقة الشرق الأوسط التي ينتج عنها مجموعة من التفاعلات، تحدد توجهات قوى المنطقة تجاه الأزمة ومن هنا تضاربت ردود الأفعال والمواقف بين من يتجه لإسقاط النظام القائم في سوريا ومن يدعم استمراره.

المبحث الأول: مفهوم الشرق الأوسط .

تتمتع منطقة الشرق الأوسط بمكانة تاريخية مهمة، فعلى أرضها نزلت الكتب السماوية الثلاث، فلقد مرت شعوب مختلفة على المنطقة مشكلة حضارة عظيمة، لموقعها الجيو إستراتيجي المميز وهذا ما جعل العديد من الدول تحاول فرض هيمنتها على المنطقة خدمة لمصالحها.

المطلب الأول: التطور التاريخي لمصطلح الشرق الأوسط .

ثم استعمل مصطلح الشرق الأوسط للمرة الأولى في عام 1902 بواسطة الكاتب الأمريكي المتخصص في الإستراتيجية الحرية" ألفريد ماهان" لدى مناقشة الإستراتيجية البحرية الإمبريالية البريطانية، وذلك الإشارة للمسالك الغربية والشمالية المؤدية إلى الهند في مواجهة النشاط الروسي في إيران والمشروع الألماني الذي إستهدف إنشاء خط سكة حديد بين برلين وبغداد، التي كانت جزءا من الدولة العثمانية وقد استخدم هذا المصطلح للدلالة على المنطقة التي يقع مركزها في الخليج العربي الواقع بين منطقتي الشرق الأدنى والشرق الأقصى[1].

وفي عام 1902 كتب "فالنتاين شيرول" مراسل جريدة التايمز البريطانية مجموعة مقالات امتدت لعدة شهور تحت عنوان "المسألة الشرق أوسطية حيث كرس " فالنتاين" مقالاته للبحث عن مقومات الإستراتيجية المتوفرة في المنطقة، والتي تعتبرها بريطانيا ضرورية

1–فاروق يوسف أحمد، ما هو الشرق الأوسط المعاصر: مدخل إلى إجابات متعددة،القاهرة: المركز القومي لدراسة الشرق الأوسط . أوراق الشرق الأوسط، عدد 3، 1991، ص71.

لتأمين الدفاع عن مستعمراتها في الهند، والتي كانت توليها أهمية بالغة في ذلك الوقت. ونظرا لأهميتها فقد أطلق عليها جوهرة المستعمرات البريطانية. وقد تطور هذا التعبير وتصاعد وفق استخداماته المرتبطة بالمصالح البريطانية.

غير أن مصطلح الشرق الأوسط بدأ في الانتشار أثناء الحرب العالمية الثانية على يد الحلفاء، للإشارة إلى الإقليم الممتد من جنوب آسيا إلى شمال إفريقيا، ثم أخذ تعبير "الشرق الأوسط" يحل تدريجيا بدل مصطلحات أخرى سادت قبله في الاستعمار مثل "الشرق الأقصى والشرق الأدنى"

1- **الشرق الأقصى:** يتخذ من اليمن أساسا له وهي منطقة إقليمية واسعة تتمتع جغرافيا بامتداداتها المحيطة الكبيرة" المطلة على المحيط الهندي والهادي" وتؤلفها مجموعة أقاليم واسعة تقع في شرق وجنوب شرق آسيا وأقصى العالم وتتألف جغرافيا من: الهند، الصين، منغوليا، اليابان، دول جنوب آسيا.

2- **الشرق الأدنى:** استخدم هذا المصطلح لأول مرة على يد علم بريطاني يدعى هوغارت سنة 1902، والذي نشر كتابا في نفس السنة يحمل نفس الاسم، وقد قصد بهذا المصطلح أن هذه المنطقة كانت على مر السنين تحت السيطرة العثمانية، بعيدة ومنعزلة عن العالم، وأيضا تركيا ودول البلقان.

لم تكن مصر وإيران تتبع هذه التسمية لأنها لم تكن تحت الحكم العثماني، من وجهة نظر الساكن في غرب أوربا كانت الامبراطورية العثمانية هي الشرق الأدنى منه، ولهذا كانت هذه التسمية تعكس وجهة نظر الأوربيين.

المطلب الثاني: التعريف بالشرق الأوسط ومكوناته

تنوعت آراء الباحثين حول تحديد الدول التي تدخل في إقليم الشرق الأوسط، ويمكن أن نميز بين دول تتفق حولها كافة الاتجاهات والآراء على أنها تشكل منطقة القلب فيه، ودول خارج الإطار محيطة بالقلب، ومن ثم هناك دول هامشية تختلف الآراء حول دمجها ضمن منطقة الشرق الأوسط.

1. تضم مجموعة الدول التي تدخل في الشرق الأوسط –التي يتفق عليها الباحثون ومراكز الدراسات وهي "قلب" المنطقة من بلاد الهلال الخصيب العربية "العراق وسوريا ولبنان والأردن وفلسطين ومصر ويطلق عليها المجال الحيوي للشرق الأوسط.
2. الدائرة الخارجية المحيط بالقلب ابرز دولها السعودية وليبيا وإيران وتركيا والسودان.
3. مجموعة الدول الهامشية والتي تختلف الآراء حول انتسابها للشرق الأوسط وتضم:-

أ- مجموعة بلاد المغرب وتضم تونس الجزائر والمغرب وموريتانيا.

ب- أثيوبيا والصومال.

ج- ما تبقى من دول شبه الجزيرة العربية، وتضم اليمن والكويت وقطر والبحرين والإمارات العربية المتحدة وعمان.

د- دول أوربية شرق أوسطية وتتمثل في قبرص واليونان

هـ- دول أسيوية تشمل باكستان وأفغانستان والجمهوريتان الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز بعد انهيار الاتحاد السوفياتي.

مكونات الشرق الأوسط:

تلتقي وتتقاطع في منطقة الشرق الأوسط كتل جغرافية سياسية متعددة ففي الشرق الأوسط منطقة الهلال الخصيب وتضم العراق، سوريا، لبنان، فلسطين، الأردن، شبه الجزيرة العربية المتحدة، عمان ومنطقة شمال إفريقيا هي: مصر، ليبيا، تونس، الجزائر المغرب، موريتانيا ثم ما يسمى في الكتابات السياسية الأمريكية والأوربية الحزام الشمالي: تركيا، إيران، وهناك من يضفون إلى هذه البلاد ضمن تعريف الشرق الأوسط أطرافا أخرى من داخل الإقليم وخارجه.[1]

وتتسم منطقة الشرق الأوسط بتنوع وتعدد الأعراق والأديان واللغات والثقافات بدرجة كبيرة، جعلت اغلب الكتاب الغربيين يجمعون على اعتباره طابعا فسيفسائيا للمنطقة من حيث:

أ- يعتبر الشرق الأوسط مهد الرسالات السماوية الثلاث والتي تنقسم بدورها إلى العديد من المذاهب والطوائف إلى جانب ديانات وعقائد أخرى.

ب- تسود في الشرق الأوسط من الناحية اللغوية اللغات: العربية الفارسية والتركية بلهجاتها المحلية هذا بالإضافة إلى اللغات محدودة أخرى مثل العبرية والآرامية والسريانية.

ت- تنتمي اغلب شعوب المنطقة من الناحية الإثنية إلى السلالات الفرعية التالية السامية: التركية، الهندية، الآرية، فالسامية تضم أساسا العرب اليهود في حين يشكل الإيرانيون اكبر المجموعات الآرية، أما الأتراك فينتشرون عبر بلاد الحزام الشمالي وهم يشكلون

[1]-محمود حسن على العفيفي. نفس المرجع: ص 15-16.

مظم تركيا الحديثة، إلى جانب هذه الاثنيات العديد من المجموعات الأخرى مثل: الأكراد المنتشرين بشكل قوي في تركيا والعراق وسوريا وإيران.[1]

يتضح مما سبق أن مصطلح الشرق الأوسط صناعة غربية، وانه يطلق على المنطقة بشكل ثابت بينما يتمدد الناطق الجغرافي أحيانا ليشمل دولا أخرى مجاورة أو ينكمش وفقا لطبيعة وأهداف النظام أو الصفة المقصودة لمفهوم الشرق الأوسط، أي انه تعتبر عن منطقة جغرافية متغيرة، وفقا لأهداف ومصالح القوى المسيطرة والتي تختلف من مرحلة إلى أخرى.

الخريطة رقم (02) الشرق الأوسط

المصدر: https://incubator.wikimedia.org/wiki/Wy/ar/الشرق_الأوسط

1-نفس المرجع السابق، ص 16.

المبحث الثاني: إيران والأزمة السورية.

لم يكن دعم إيران للدكتاتورية السورية أمرا جديدا، فقد بنى البلدان تحالفا جيوسياسيا يعود إلى بداية الثورة الإسلامية في إيران عام 1979.

المطلب الأول: العلاقة الإيرانية السورية

لم يكن هناك الكثير من الأيديولوجيات المشتركة بين الخميني والقادة الإيرانيين من ناحية وبينه وبين نظام حافظ الأسد في سوريا من ناحية أخرى، فقد كان الخميني يعتقد بقوة أن إيران، بل والعالم الإسلامي بأسره يجب أن يحكم من قبل أولي الفقه العادل " أما الأسد فقد كان رجلا عسكريا، لا مكان عنده للحكم الديني، بل كان يريد توحيد العالم العربي تحت مظلة القيم العلمانية للقومية العربية لكن كان للرجلين أعداء مشتركون فكلاهما عارضا سياسات الولايات المتحدة وإسرائيل كما إن كلاهما كان يكرهان نظام البعث العراقي الذي رئسه صدام حسين، وأصبح فرع حزب البعث الذي يقوده الأسد عدوا لدودا لحزب البعث العراقي بدءا من سنة 1966، حيث انشق حزب البعث– الذي كان موحدا قبل ذلك– إلى فرعين، ورأى الأسد في الثور الإسلامية في إيران سنة 1979 فرصة لإنشاء تحالف جديد في المنطقة، فأسارع إلى إرسال هدية إلى الإمام الخميني– وهي مصحف موشى بالذهب– في لفتة تشيد بالنصر الذي حققته الثورة الإسلامية بتوليها الحكم في إيران.

وفي أيلول 1980، شن صدام حسين هجوما مفاجئا على إيران تحول إلى حرب طويلة استمرت ثماني سنوات. في ذلك الحين، اصطف العالم العربي بأسره إلى جانب العراق، باستثناء سوريا التي دعمت إيران، فأغلقت –سوريا– خط لأنابيب النفط العراقي كان

يمر في أراضيها: مما كبد العراق خسائر مالية كبيرة. أما بالنسبة إلى إيران، فقد أرسلت سنويا مليون برميل نفط إلى سوريا مجانا بالإضافة إلى بيعها ثمانية ملايين برميل بسعر تفضيلي، مما أعطى دفعة كبيرة للاقتصاد السوري في ذلك الوقت.[1]

وتعزز التحالف الإيراني– السوري في أوائل ثمانينيات القرن الماضي مع تشكل حزب الله. وقبل ذلك، كان المسلمون الشيعة في لبنان يؤيدون حركة أمل، ولكن القادة الروحيين للحركة لم يتفقوا مع نظرية "الولي الفقيه" التي بنى عليها الخميني نظام حكمه، ورفضوا بالتالي السماح باندراج شيعة لبنان تحت سلطة الخمني. بدا القادة الإيرانيون بتقويض سلطة حركة أمل وبناء الحزب الجديد، وكذلك سعوا إلى تمديد وجودهم الثوري في كل البلاد التي تحتوي على نسبة كبيرة من الشيعة بين مواطنيها في عام 1981، زار السيد حسن نصر الله الذي لم يتجاوز الحادية والعشرون من عمره وقتها إيران مع مجموعة من شيعة لبنان، وأرسلت إيران ضباطا من الحرس الثوري إلى وادي البقاع للمساعدة في إنشاء حزب الله: وعين الخميني السيد على خامنئي للإشراف على إنشاء المجموعة الجديدة وتطويرها. كان هذا القرار مصيريا.

لم يكن من المفاجئ إن التقارب إيران وسوريا مع كل تدخل متتال للولايات المتحدة في المنطقة. وقد رسخت الروابط الاقتصادية بين إيران وسوريا خلال السنوات الخمس والثلاثين الأخيرة، فاقتحمت إيران مع سوريا مصنعا لتجميع السيارات، مصنعا للاسمنت، ومحطة لتوليد الكهرباء، واستثمرت في العديد من المشاريع الأخرى فيها. وتزايدت صادرات

[1]– ريخ إريخ، نفس المرجع السابق، ص 157–158.

إيران إلى سوريا من 35.7 مليون دولار عام 2000 إلى 387.4 مليون دولار عام 2010، أما الصادرات السورية إلى إيران فقد تضاعفت عشرين مرة خلال الفترة نفسها. ولكن في حين إن هذه الروابط الاقتصادية كانت مربحة للطرفين فهي لم تكن جوهر التحالف.[1]

المطلب الثاني: الموقف لإيراني من الأزمة السورية

النظام السياسي الإيراني يضع كل ثقله خلف النظام السوري، ويقدم تفسيرا شبيها لذلك الذي يقدمه النظام السوري من أن الحراك السوري الداخلي قد يكون مشروعا، لكن هناك من يسئ الاستفادة منه لتسوية حسابات مع النظام السوري، تسوية الحسابات تلك مرتبطة بالسياسة التي تنتهجها سرية، ولاسيما المرتبط منها بدعم حركات المقاومة المسلحة كحزب الله وحماس والجهاد الإسلامي، وفي السياق نفسه، يأتي الموضوع المتعلق بالعلاقات بين دمشق وطهران التي حافظت طوال أكثر من ثلاثة عقود علة مسار من التطور: قاومت من خلاله الضغوط والمواقف التي سعت لإضعاف تلك العلاقة، وان بد الموقف الإيراني الرسمي مقنعا–على الأقل من خلال الخطاب الإعلامي وبفكر المؤامرة، فانه يطول أن يتبنى موقفا غير بعيد عن الموقف الرسمي السوري الذي يروج للحاجة إلى الإصلاح في سورية، وان النظام جاد في إجراء تلك الإصلاحات. هذا الموقف يبدو كمحاولة لبقاء النظام السياسي في طهران منسجما مع المبادئ التي طالما يجري الحديث عنها والتي ترتبط بدفاعه عن المظلومين، على انه لا يبدو أن الموقف الرسمي يعبر بوضوح كاف عن أن ما يتعرض له

[1]– نفس المرجع، ص 158–159.

الشعب السوري هو ظلم ولعل محاولة إيران التواصل مع الإسلاميين السوريين لتخفيف الضغط على النظام السوري لم تبق آذنا صاغية، بل ربما أثارت غضب النظام السوري الذي يرى انه لا لقاء مع الإسلاميين، ونعني هنا الإخوان المسلمين. في هذا السياق، يمكن الحديث عن وجود تباين في الموقف الرسمي من تطورات سورية، ففي حين يتحدث المرشد إلا على عن مساندة سورية ودعمها، نجد آخرين يتحدثون عن حاجة سورية إلى إصلاحات. تلك التباينات لا يمكن فهمها إلا من كفة سياسية داخلية وليس بالضرورة كاختلاف عميق في الموقف الرسمي.[1]

يبدو موقف الحكومة الإيرانية مخالفا تماما لموقف المعارضة التي ترى إن ما يحدث في سورية هو استخدام للقوة ضد المدنيين المطالبين بحقوقهم، ويقارنون ذلك بما يحدث للمعارضة الإيرانية في عام 2009 بعد الانتخابات الرئاسية ولا تبدو المعارضة الإيرانية الإصلاحية بتفسير المؤامرة لما يحدث في سورية وهو الأمر الذي زاد من ضغط الحكومة الإيرانية عليها.

إن الموقف الذي سعت الحكومة الإيرانية لترويجه عن التطورات في سورية دفع بصورة إيران إلى مربع طالما حاولت الناي بنفسها عنه، ذلك هو مربع الدولة الطائفية فأي محاولة لتفسير الموقف الإيراني مما يحدث في هذين البلدين تأخذ المحلل إلى البعد المذهبي وربما تكون مصالح أخرى اقتصادية مع سورية.

[1]– محجوب الزويري. تقييم حالة: إيران الثورية والثورات العربية: ملاحظات بشأن السياسية الخارجية الإيرانية ومآلاتها، قطر:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص5–6.

إن الموقف الإيراني مما يحدث في سورية الذي لا يتفق مع القناعة الموجودة لدى قطاع عريض من الرأي العام العربي بان الشعب السوري يطالب بالحرية ولذلك فانه يقتل، يضع إيران في موقف المساءلة لا سيما مع ازدياد التقارير التي تشير إلى مساعدة إيرانية مباشرة للحكومة السورية في مواجهة الحراك الثوري السوري، مسالة يبدو وأنها سيكون لها مالها من التأثير فيما بقي من صورة إيران النموذج لدى الرأي العام العالمي لا يبدو التأثير السلبي الذي أصاب صورة إيران هو الأمر الوحيد الذي خسرته إيران بسبب مواقفها من سورية، أوشك الموقف الإيراني من الثورة السورية على ان يعصف بالعلاقات التركية الإيرانية والتي طالما عدت مثالا على قدرة البلدين على تجاوز خلافتهما والعمل معا.

ولعل الحديث عن وساطة تركية بشان الملف النووي الإيراني ما هو إلا دليل على الأهمية التي توليها إيران لعلاقتها مع تركيا، لكن الخلاف كان واضحا بين البلدين، وانعكس في برود طرفين في العلاقات، وتفتيش تركي للشاحنات وهي إجراءات عكست حالة من انعدام الثقة لبضعة شهور.[1]

حاول الطرفان الإيراني والتركي التخفيف من حدة الاختلاف عبر تغيير مسارات النقاش، وطهران ترى أن تركيا تريد التخلص من النظام السوري ودعم الإسلاميين الليبراليين لتسلم السلطة، وان ذلك هو جزء من أجندة أمريكية في المنطقة، تحاول واشنطن من خلال إعادة تعريف مصالحها عبر التيار الإسلامي المعتدل الذي يمتلك قواعد شعبية عريضة.

[1] – محجوب الزويري: نفس المرجع، ص 6-9.

وزاد التحدي أمام السياسة الخارجية الإيرانية مع بدء الثورة في سورية: الحليف الإقليمي والعربي لإيران: وبد الاختيار بين المبادئ التي طالما قالت إيران أنها تدافع عنها وفي مقدمتها الدفاع عن المظلومين– من جهة، والمصالح المرهونة بالمحافظة على نظام مستبد لم يختلف كثيرا عن النظام الملكي الإيراني الذي قامت الثورة الإسلامية ضده، واختيارات إيران المصالح، واكتفت بالتفسير ألمؤامرتي لتبرير موقفها مما يحدث في سورية.[1]

وعليه فان إيران– كما هو جلي منذ بداية الأزمة– تبذل كل جهد ممكن لمنع سقوط نظام الحكم في سوريا، وترى حل تلازمه السورية من خلال إصلاح النظام، إذ أن الإصلاح الذي تقبل به، إيران في سوريا يوافق تصور النظام السوري تقريبا، بمعنى أتنتقل سوريا بالنظام سياسي أكثر انفتاحا، وبتعددية سياسية، تتعلق بتكليف الحكومة ورئيسها والإطاحة بها، ولا تمس رئيس الدولة وسلطاته الواسعة والأجهزة المرتبطة به، ومن الناحية العلمية، فان إيران تقدم دعما سياسيا وعسكريا واسعا للنظام السوري بما يمكنه من الصمود أما الضغوط الداخلية والخارجية وبناء على ذلك يمكن القول إن يران، قد تعاملت مع الأزمة السورية بما يلائم مصالحها الوطنية، وتحالفاتها الإقليمية.

ونتيجة لذلك، تباعدت العلاقات الإيرانية التركية تبعا للخلافات الحادة بشان الأزمة السورية إذ بدأت الترجمة العلمية لتصريح المتحدث باسم الخارجية الإيرانية في 2010/07/12" لو خير نابين تركيا وسورية، فسوف نختار سورية بلا شك".[2]

[1] –مرجع سابق ذكره،ص10–15.

[2] –فكرت نامق عبد الفتاح وكرار أنور ناصر، التفاعلات الإقليمية والدولية والأزمة السورية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين:د.ب،ن،ص23–24.

المبحث الثالث: تداعيات الأزمة السورية على إسرائيل.

سورية دليل على إن القوة الإسرائيلية محدودة: ومع أن ما يحدث فيها مهم جدا، إلا أن إسرائيل تفتقد إلى القوة والنفوذ لتؤثر فيه.

المطلب الأول: السياسة الإسرائيلية تجاه سوريا في فترة التسعينات

أنهى الرئيس الراحل أنور السادات عملية السلام في السبعينات باتفاقية المنفصل مع إسرائيل، مما أدى إلى اندفاع الرئيس حافظ الأسد إلى نزع الشرعية عن اتفاقية كامبد يفيد، والحصول على دعم من الدول العربية باعتبارها دولة المواجهة العربية الوحيدة الباقية، وذلك بهدف تمويل القوة العسكرية ووضعها على قدم المساواة مع، إسرائيل في الوقت الذي كان فيه الأسد مقتنع بان معارضات السلام تعتمد على استعادة توازن القوى العربي الإسرائيلي بشكل أفضل، ومن اجل ذلك التوازن كانت سوريا بحاجة إلى تثبيت وجودها في لبنان: وتوسيع علاقاتها الإقليمية بالخليج وإيران للتعويض عن خسارة مصر: كما عرقلت جميع المحاولات للتوقيع على اتفاقيات جزئية أو سلام منفصل بين إسرائيل والدول العربية الأخرى، وكانت الغاية من الرفض التكتيكي انه أن لم تكن سوريا قادرة على انجاز السلام العربي الإسرائيلي المتغنى من قبلها فإنها على الأقل تستطيع منع احد من إلحاق الضرر بمصالحها أو بالحقوق العربية، وع مرور فترة الثمانينيات خسرت سوريا الكثير من إمكانيات العمل الدبلوماسي للتقدم تاجاه تحقيق أهدافها في الصراع مع إسرائيل في ظل الحصار الإعلامي الذي تعرض له الأسد من قبل العرب، والذي أعاق حركته ولم يستطع فرض رؤيته فيما يتعلق بالسلام الشامل القائم على أساس الشرعية الدولية لكن خلال عقد التسعينات ظهرت

العديد من المتغيرات والتحولات فيفي العربي– الإسرائيلي، حيث انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي وانفراد الولايات المتحدة بوضع القطب الاستراتيجي العالمي.[1] الأوحد الذي يقود عملية التسوية، مما افقد سوريا دعم الاتحاد السوفيتي وجعلها تدرك إن استمرار الصراع سيكون ذا تكلفة مرتفعة حيث توارى تأثير القيود الداخلية والإقليمية، وبرز تأثير التغير في البيئة الدولية على قراراتها، لذلك رأت سوريا، انه يجب عدم الوقوف أمام الرغبة الأمريكية في إعادة ترتيب الأوضاع في المنطقة بما يخدم مصالحها، وقد عبر عن ذلك الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب أمام الكونغرس الأمريكي في 6 مارس 1991 بقوله:" يجب علينا العمل لخلق ظروف ملائمة جديدة للسلام والاستقرار في الشرق الأوسط: سلام شامل ينبغي أن يقوم على قراري مجلس الأمن 242 و 338 ومبدأ الأرض مقابل السلام، فقد أن الأوان لوضع حد للصراع العربي الإسرائيلي، بينما تتمثل متغيرات البيئة الإقليمية المؤثرة في التوجه السوري نحو عملية التسوية في تدهور الأوضاع السياسية حيث الانقسام والتوتر الداخلي طال معظم وحدات النظام الإقليمي بعد الغزو العراقي للكويت، فسوريا باتت طوال فترة الثمانينيات إستراتيجية الرفض التكتيكي بهدف القضاء على أي محاولة أمريكة لاختراق دول الطوق أو توقيع باتفاق منفصل مع لبنان أو الأردن أو الفلسطيني وكان العراق الذي يمثل العمق الاستراتيجي والجيوبوليتيكي والمنافس التقليدي لسوريا قد خرج من حربه مع إيران حليفة سوريا منتصرا والذي بدا بدوره في تقديم الدعم للعناصر المناوئة لسوريا في الحرب اللبنانية خاصة العماد ميشال عون، وكانت مصر قد بدأت تعود للصف العربي، بينما ياسر

[1] –سهام فتحي سليمان أبو المصطفى: نفس المرجع السابق، ص 64.

عرفات بدا بالاتجاه إلى مصر والأردن والعراق كل تلك المعطيات أسهمت في زيادة عزلة سوريا وابتعادها عن دول المنطقة.

استوعب الرئيس السوري تلك المعطيات التي يمكن أن تضعف موقفه التفاوضي مع إسرائيل فبدا بعيد حساباته للخروج من العزلة الإقليمية التي فروضها التحالف الإيراني خشية من الوقوع في فخ الإجماع العربي، كما بدا بالتخلي عن سياسة الرفض التكتيكي حتى لا يصطدم بالولايات المتحدة الأمريكية.[1]

وقد جاءت حرب الخليج الثانية على الرغم من حجم الكارثة التي سببتها للأمة العربية لتكون فرصة لسوريا كي تنتهي طوق العزلة المفروضة عليها، وتسهم في تحسين علاقاتها بالولايات المتحدة، وذلك من خلال إدانة سوريا الغزو العراقي للكويت، كما أعادت أحياء المحور السوري المصري السعودي الذي نشا خلال السبعينات، وعززت علاقاتها الودية مع الدول الخليج من خلال دول إعلان دمشق وقد اسه مذللك في خروج سوريا من عزلتها الإقليمية.

ومن هنا نرى إن القيادة السورية أدركت التحولات للدولة والإقليمية، وتمكنت من التفاعل مع تطوراتها فعندما أدرك الأسد أن هدفه تحقيق التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل غير ممكن بسبب التحولات السياسية التي حدثت في الاتحاد السوفيتي حليفه الرئيس تكيف مع الإستراتيجية الأمريكية، لكنه لم يتخل على تطوير قدرته العسكرية التي تمكنه من ردع إسرائيل كما انه استثمر حرب الخليج الثاني لحصول على مكاسب سياسية بعدما ادر كان

[1] – نفس المرجع، ص 64–65.

الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة الوحيدة التي يمكنها لضغط على إسرائيل من اجل تحقيق حل عادل وشامل لصراع العربي- الإسرائيلي وهو ما شجعه على الانضمام للتحالف الدولي ضد العراق ويرى ا نتللك العوامل أسهمت في دفع الطرفين السوري والإسرائيلي كلا وفق حساباته الخاصة نحو المفاوضات والتسوية بعد ما تمكنت سوريا من تحجيم الدور الإسرائيلي في المنطقة وتحديده في الوقت الذي أنهكت إسرائيل سوريا سياسيا واقتصاديا، وفي أعقاب حرب الخليج الثانية انطلقت محادثات السلام من خلال مؤتمر مديد الذي أعدته الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مبعوثها جيمس بيكر بمساعدة الاتحاد السوفيتي في خريف 1991، حيث تم دعوة الأطراف المعينة لحضور هذا المؤتمر بعد مفاوضات مكثفة مع إسرائيل والدول العربية لمساعدة تلك الإطراف على تحقيق تسوية شاملة من خلال المفاوضات التي بدأت تأخذ مسارين بين إسرائيل والدول العربية وبين إسرائيل والفلسطينيين، وترتكز على أساس قراري 242و 338 مبدأ الأرض مقابل السلام.[1]

المطلب الثاني: مسار المفاوضات السورية الإسرائيلية خلال مرحلة التسعينات

بدأت المفاوضات بين الوفد السوري وممثلي حكومة الليكود بزعامة إسحاق شامير وفق مبدأ الأرض مقابل السلام، حيث طالب إسحاق شامير ببناء المزيد من المستوطنات في الجولان على اعتبار أنها ستظل جزء من إسرائيل، فهو يرى أن التفاوض في مؤتمر مدريد من اجل مبادلة مدريد من اجل مبادلة السلام بالسلام وليس الأرض، بينما رفض الرئيس حافظ الأسد خلال تلك المرحلة الاشتراك في المباحثات المتعددة الأطراف، إذا لم تلتزم

[1] - مرجع سبق ذكره، ص65-66.

إسرائيل بالانسحاب الكامل من مرتفعات الجولان حتى خطوط الهدنة في 4 يونيو 1967، كمحاولة لوقوف أمام الجهود الإسرائيلية للحصول على مكاسب التطبيع دون تقديم التزام صريح بالانسحاب من السلام بالأرض فيما يتعلق بمرتفعات الجولان، ومع وصول حزب العمل للحكم برئاسة إسحق رابين ومن بعد شمعون بيرز استكملت المفاوضات السورية الإسرائيلية برعاية الرئيس الأمريكي بيل كلينتون والتي دامت حتى عام 1996، وكانت المفاوضات تدور بين الطرفين حول وديعة قدمها رابين للولايات المتحدة يتعهد بموجبها بالانسحاب الكامل في حال تم تلبية الاحتياجات الإسرائيلية إلى جانب تطبيق العلاقات مع الجانب السوري: والتي تستمر خمس سنوات لتحقيقها وهي ما أطلق عليها الأرجل الأربع للطاولة، كما أكد على أن عمق الانسحاب سيعكس عمق السلام، بينما رأى موقف العلاف رئيس الوفد السوري أنا مقابل الانسحاب الكامل يكون سلاما كاملا، لكن نتيجة جمود المفاوضات بعد رفض سوريا اقتراح إسرائيل بتطبيع العلاقات بين الطرفين مقابل انسحابهم من مناطق محدودة من الجولان، فقد فضل الجانب الإسرائيلي استئناف المفاوضات مع الجانب الفلسطيني، ولكن ومع صعود حزب اليمين بزعامة نتنياهو إلى الحكم في إسرائيل بدأت العملية التفاوضية تخرج عن سياقها القائم على معادلة الأرض مقابل السلام.[1]

حيث تعتقد مسار المفاوضات السورية الإسرائيلية بعد رفض نتنياهو الانسحاب من الجولان لأهداف إستراتيجية، وقد عبر نتنياهو عن ذلك بقوله: أنهم سيطالبون بالجولان لكننا نرى الجولان في شكل مختلف انه منطقة حيوية للدفاع عن إسرائيل وأمنها وحاجتها المائية.

[1] – مرجع سبق ذكره، ص 66-67.

وبعد وفاة حافظ الأسد تسلم بشار الأسد مقاليد الحكم، وعبر مجلس الوزراء الإسرائيلي عبر وسائل الإعلام عن تفهمه الم الشعب السوري واستعداد واستعدادهم لمواصلة عملية السلام مهما يكن الاتجاه إليه، وقد توقعت القيادة الإسرائيلية أن يكون بشار الأسد أكثر ليبرالية وبراغماتية وليونة من والده لكونه لا يحمل الإرث التاريخي والعسكري نفسه خاصة فيما يتعلق بخسارة الجولان، لكن في الحقيقة كان بشار الأسد أكثر تشددا من والده تجاه عملية السلام، حيث انه كان مؤمنا بالسلام كخيار استراتيجي، وقد كانت هناك العديد من المتغيرات التي أسهمت في جمود المفاوضات بعد فشل قمة جنيف ووصول بشار الابن للحكم، وكذلك تأزم الأوضاع الفلسطينية خلال انتفاضة الأقصى الثانية التي لعبت سوريا دورا في دعمها عام 2000 ونجاح شارون في الوصول للحكم عام 2001، والذي أرسل وسيطا إلى سوريا للبدء في مفاوضات سرية لكن الأسد رفض، وطلب من الوسيط أن يبلغ شارون بالابتعاد عن لعبة تناقص المسارات، وقد هدف شارون من وراء ذلك تحسين صورته المثقلة بالعنف والقوة ولكن المتغير الأكثر الأهمية كان وصول إدارة أمريكية جديدة لا تعترف بإرث عملية السلام، لذلك نأى بنفسه عن مشكلات الشرق الأوسط، وألغى منصب منسق شؤون الشرق الأوسط مما جعل عملية السلام تدخل في نفق مظلم.[1]

[1] – نفس المرجع، ص 67–68.

المطلب الثالث: الموقف الإسرائيلي تجاه الأزمة السورية

منذ بداية تحول الأحداث السياسية في سوريا أبدت إسرائيل اهتماما كبيرا بتطور أحداثها وإمكانية نجاحها لما سوريا من مكانة مركزية في حسابات إسرائيل باعتبارها دولة مجاورة لها ولا ترتبط معها بمعاهدة سلام كما هو الحال مع مصر، وما يزيد تعقيد الموقف فقدان إسرائيل لقنوات اتصال مع سوريا التي خاضت حروبا عدة ضدها وهي تحتل جزء من أراضيها علاوة على ذلك فان سوريا دولة محورية في المشرق العربي، وتمتلك القدرة على التأثير في تطور الأوضاع في المنطقة، وبالرغم من ذلك فقد انطوى على إسرائيل حالة من الصمت والغموض خلال السنة الأولى من الأزمة السورية، وقد بدا موقف النخب السياسية والعسكرية والإعلامية والأكاديمية الإسرائيلية يتسم بالتباين والتعقيد تجاه الأزمة السورية وفقا للعديد من العوامل والمتغيرات، حيث فضلت بعض النخب الإسرائيلية العسكرية يتسم بالتباين والتعقيد تجاه الأزمة السورية وفقا للعديد من العوامل والمتغيرات، حيث فضلت بعض النخب الإسرائيلية العسكرية بقاء النظام الذي لعب دورا في الحفاظ على استقرار الهدوء على طول الحدود مع إسرائيل نحو أربعين عاما محافظا على وقف إطلاق النار في هضبة الجولان وفق اتفاق فض الاشتباك لعام 1974، ويتبين من ذلك أن تلك النخبة فضلت بقاء النظام خوفا من البدائل كسيطرة التيارات الإسلامية على سوريا مما يسهم في انتشار فوضى السلاح وانهيار الهدوء في الجولان الأمر الذي قد يهدد أمن إسرائيل: كما أنها فضلت بقاء النظام السوري خشية من إقامة نظام ديمقراطي في سوريا يعزز قدراتها ومكنتها ودورها في المنطقة

وقد دعم تلك الرؤية العديد من الساسة والكتاب الإسرائيليين أمثال عنار شيلو الذي ران " جهاز الأمن يسوده الذعر من إمكانية أن ينجح النضال من اجل الحرية: وان يسقط النظام في سوريا كما أضاف انه:" يمكن أن نقرأ بين السطور أن إسرائيل غير متحمسة لسقوط الأسد فهي تعاضد الأسد من غير أن يرى أحد، وتدعو في الخفاء أن يصمد النظام الاستبدادي لان ذلك يعني هدوء في الجولان وإسرائيل: كما هي اليوم تفضل الوضع القائم، بينما فضلت بعض النخب السياسية إزالة النظام وذلك بسبب العقيدة العدائية لدى المؤسسة السياسية تجاه إسرائيل، وبسبب تمسك النظام السوري بموقفه الرافض للشروط الإسرائيلية الخاصة بعملية السلام ولأنه يمثل القاعدة الخلفية الداعمة لحزب الله المزيد من أسباب البقاء والتسلح والحصول على الدعم اللوجستي الذي يمكنه من مواجهة إسرائيل على نطاق يمكن أن يخل بالتفوق الاستراتيجي على جبهتها الشمالية، ولان سوريا تعد من أهم دول الممانعة المتحالفة مع إيران والمناهضة للسياسة الأمريكية في المنطقة فقد رأت إسرائيل أن سقوط النظام يسهم في إعطاء إسرائيل حرية الحركة في توجيه الضربات الاستباقية واستنزاف خصومها بضربات عسكرية موضعية في الأماكن التي يرى فيها ضرورة لتوجيه تلك الضربات دون أن تلزم نفسها إلى حروب شاملة: وكذلك توجيه ضربة إلى المحور الراديكالي في إطار المواجهة مع إيران من خلال إبعاد سوريا وتحديدها في أي مواجهة عسكرية معها، كذلك تفكيك علاقات سوريا المحلية والإقليمية في لبنان وفلسطين الأمر الذي يسهم في إعادة تكوين خارطة جديدة لمنظومة النظام الإقليم، وقد عبر عن ذلك الرأي العديد من السياسيين الإسرائيليين مثل وزير الحرب " إيهود باراك" الذي أكد أن" سقوط هذا النظام يشكل ضربة

قوية للجبهة الراديكالية برمتها وفي مركزها إيران وحزب الله" وخلال العام التالي بدا يتبلور موقف النخب السياسية الإسرائيلية تجاه الأزمة أكثر فأكثر واضعا حدا للغموض تجاه التطورات السورية: حيث بدأت إسرائيل تتخذ مواقف تنسجم مع موقف الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي وجامعة الدول العربية المؤيدة لسقوط النظام وإضعاف سوريا بعد تزايد بطشه شعبه وارتكابه المزيد من المجازر كمجزرة الحولة التي أدانها نتنياهو وحاول من خلالها تهيئة الرأي العام العالمي ضد النظام السوري بما يخدم الأجندة الإسرائيلية، ومن هنا ترى الدراسة أن إسرائيل استفادت بشكل كبير من تلك الأزمة.[1]

[1]– نفس المرجع، ص 69–70.

المبحث الرابع: الرؤية التركية للأزمة السورية

تركيا بقيت عالقة بين شعاراتها السامية ومصالحها الأمنية والاقتصادية الملموسة، فالانتفاضات العربية تدعوا بالفعل لان يكون العالم العربي أشبه بتركيا: أي ديمقراطيا، مع وجود مجتمع مدني نابض بالحياة.

المطلب الأول: العلاقات التركية السورية قبل الأزمة

هي علاقة متشابكة وصعبة لان كلا الطرفين لا يريدان الخوض إلى عمقها لعدم قدرة كلا الطرفين عن التخلي عن وجهة نظره وتمسكه بما في العمق النفسي والسياسي والثقافي والتاريخي أيضا انتظارا لما تسفر عنه أحداث الحاضر والمستقبل الذي ربما يكون بعيدا ولكنه يمثل الأساس والأصل ويقوم كلا الطرفين بالضغط على الأخر ولكن ليس إلى حد التصادم الساخن والعلاقات بين الدولتين تذكرنا بمباراة للملاكمة في حولتها الأولى حيث يتعرف الملاكم على قوة الأخر .. وقد تحولت سيكولوجية الحسابات المتبادلة هذه إلى سمة أساسية لا تتغير في سياق العلاقات الدبلوماسية بين البلدين بحيث لا يتوقف أي من طرفين عن الدخول إلى ساحة تصادم قريبة من الآخر ويمتنع الطرفان عن إنهاء الجولة وبدأ مرحلة جديدة في العلاقات الودية الجديدة تفرضها التوازنات الدولية المتجددة دائما طبقا لتغيير المصالح وتتدخل فيها الصلات الإقليمية بين تركيا واليونان وبين سوريا وإسرائيل فالسياسات الإسرائيلية تجاه تركيا، والسياسات اليونانية تجاه سوريا، تنفخ في نيران التوتر التركي-السوري كلما هدأت ألسنتها ولا تزال الموقف في طور الترقب القطبي لم يحن بعد أو لم يصل بعد إلى التأثير السلبي الذي يوجب التدخل ويظل في موقف المراقب للأحداث ولكن عن

كثب حيث رأينا في الحالات التي يضغط فيها التوتر الموجود في العلاقات التركية– السورية على تركيا تكون إسرائيل هي الطرف الذي يوظف تحالفه النابع من فكرة التهديد المشترك على أفضل نحو ممكن وفي الحالات التي يضبط فيها التوتر على سوريا تقوم اليونان بالدور تقوم به إسرائيل؟! وهذا ما حدث في طرح إسرائيل خلال مباحثاتها مع سوريا فكرة أن تعطي سوريا احتجاجاتها من المياه من تركيا في مقابل ترك مصادر المياه في مرتفعات الجولان تحت الإشراف الإسرائيلي وذلك بعد أن استغلت إسرائيل مشكلة المياه بين تركيا وإسرائيل في عملية.[1] السلام؟! وتكرر ذلك من اليونان في سعيها نحو تحييد العالم العربي في مسالة قبرص مستغلة في ذلك التوتر التركي– السوري، وسوريا تدرك أنها لن تتمكن من إحراز أية نتيجة في ملف المياه من خلال الحرب مع تركيا فلا التوازن العسكري ولا الوضع السياسي بين الدولتين يصعب لصالح سوريا، كم ا ناي صدام ساخن لن يسفر عن نتائج من شأنها إخراج الفرات والدجلة من الرقابة التركية، فقد تطرح مسالة المياه في فترات معينة بوصفها عنصر ضبط دبلوماسي بوجه خاص، غير أن التوتر القائم بين سوريا وتركيا يمكن أن يشهد مزيدا من التصعيد لأسباب أخرى ربما لا علاقة مباشرة لها بتركيا أو سوريا، وصدام على هذا النحو قد يكون مرهونا بعنصر آخر يوظف مشكلة المياه في فترات معينة، فعند تصاعد اهتمام تركيا بدول البلقان والقوقاز تطل التهديدات في الجنوب التركي ومشكلة المياه برأسها ويتصاعد التوتر في العلاقات السورية– التركية وعندما يصبح المطلوب من تركيا أن تتراجع عن اهتمامها الدبلوماسي والعسكري بدول البلقان والقوقاز " دور القوي العظمى في تحريك

[1] –ممدوح عبد المنعم، تركيا والبحث عن الذات، د، د، ن، د، ت، ن، ص 115.

الدول الثانوية ولكنها الهامة أيضا نحو الاستفادة من تحالفها في اتجاه مصالحها" فالتحالفات التي جرت خلال الحرب الإيرانية–العراقية بين سورية وإيران من جهة والعراق ومصر والسعودية من جهة أخرى نعد أيضا من هذا التوازنات الداخلية في الشرق الأوسط كما أنه يجب على تركيا أن تضع في الحسبان بعد الأمن القومي المصري عند الضغط على سوريا الذي دفع مصر إلى التدخل الحاسم والسريع عند تصاعد الخلاف بدرجة مؤثرة بين تركيا وسوريا ومسارعة إيران للتدخل فيها أيضا والتي قد تمتد إلى الدور العربي بشكل عام يؤثر بشكل قوي في توازنات الشرق الأوسط.[1]

المطلب الثاني: الموقف التركي من الأزمة السورية

يختلف موقف السياسة الخارجية التركية بالتعاطي مع الأحداث في سوريا عن الدول الأخرى، فتعتبر تركيا أن ما يجري في سوريا مسالة داخلية تمسها تماما، فهي دولة مجاورة ولها حدود تتشابك معها على مسافة تمتد 450 كلم، مما قد يجعل من هذه الأحداث تنعكس عليها بالعديد من القضايا، كانت الأزمة السورية بداية المرحلة جديدة في العلاقات الركية السورية بعد أن شهدت في السنوات الأخيرة تطورا وتحسبا وتعاونا لم يسبق له مثيل، وتربطها فيها اتفاقيات سياسية واقتصادية وثقافية وقضايا ذات اهتمام مشترك وخصوصا التحديات الأمنية المتعلقة بالمسالة الكردية، والهجمات التي يشنها حزب العمال الكردستاني ضد الجيش التركي: تمثل سوريا البوابة الأهم إلى الأسواق العربية لتركيا في ظل عدم استقرار العراق، توطدت العلاقة بين البلدين بشكل متقدم حول سوريا من اعتبارها بلدا معاديا إلى

[1] – ممدوح عبد المنعم، نفس المرجع السابق، ص 115–116.

بوابة تركيا العربية، فوقعت معها عام 2004 اتفاقية التجارة الحرة، فضلا عن عشرات الاتفاقيات الأمنية والاقتصادية والتجارية الأخرى، وساهمت سوريا بالغزو الدرامي التركي على الشاشات العربية من خلال الترجمة السورية للمسلسلات، ومنحها دورا عالميا وهو أن تكون الوسيط بين سوريا وإسرائيل، وبعد بدأ الثورة السورية دخلت العلاقات الثنائية مرحلة جديدة، ومع استمرار الاحتجاجات والمظاهرات السورية، لجأت تركيا إلى ممارسة سياسة مزدوجة، فهي استمرت بمطالبة القيادة السورية بعمل المزيد من الإصلاحات والتغيرات المطلوبة من شعبها، من جهة، بينما احتضنت مختلف أطراف المعارضة السورية في الخارج كالذي احتضنته في أنطليا، كما احتضنت أيضا المرشد العام للإخوان المسلمين السوري في اسطنبول، ومؤتمر الجماعات والشخصيات الإسلامية من الثورة، وسمحت تركيا للمجلس الوطني السوري المعارض بفتح أول مكتب رسمي له في مدينة اسطنبول في 2011/12/27 وتوقفت على إثره الاتصالات السياسية بين قادة البلدان، وصدر كذلك تهديد عن وزير الطاقة التركي "تاذريلديز" بوقف أنشطة التنقيب عن النفط التي تجريها تركيا مع سوريا وإعادة النظر في إمدادات السورية بالكهرباء إذا استمرت الأمور وفق مسارها الحالي واستمرت القيادة السورية بقمع للمتظاهرين، وفي تاريخ 2011/11/18. صرح احمد " داود أغلو" بعد اجتماعه بوزير الخارجية الفرنسي " جوبيه" أن تركيا تعتزم فرض عقوبات اقتصادية على نظام السوري إذا لم تستجب إلى مطالب الجامعة العربية.[1]

ليرتكز الموقف التركي في سوريا على النحو التالي:

[1] – طارق زيادة الشرطي، السياسة الخارجية التركية اتجاه القضية الفلسطينية" عثمانيون جدد ام علمانية مؤمنة؟"، عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط1، 2014، ص172-173.

1-تأييد تركيا للتغيير والإصلاح.

2-ضرورة التعاطي السلمي مع هذه الاحتجاجات وإطلاق سراح المعتقلين وإلغاء حالة الطوارئ وإقرار التعددية السياسية لتحقيق التحول الديمقراطي.

3-الأفضل أن يكون التغيير بقيادة الأسد، وهذا وحده الذي يمنع الانفجار الكبير والاستقرار ثم تبدل الحال لطلب بضرورة تنحيه والتهديد بفرض خطر على سوريا ليتغير الأمر بعد ذلك ومطالبة الأسد بالتنحي.

4-التلويح بتدخل تركي في سوريا.

أفرزت الأزمة السورية مشكلة لتركيا تمثلت بلجوء ألاف اللاجئين السوريين إليها، مما سبب لها أزمة على الحدود بين البلدين، وقلق تركي خصوصا إذا ما تم ربط ذلك بالمشكلة الكردية اختلف التقييم للموقف التركي من الأزمة السورية، فاعتبر البعض أنها تقف إلى جانب الشعب السوري في نيل حقوقه في التغيير والإصلاح والتخلص من النظام السوري الذي يمثل دولة معادية لإسرائيل، وحاضنة لأطراف المقاومة الفلسطينية واللبنانية، وتحالفها مع إيران يجعلها مستهدفة من دول الغرب، وبأن السياسة الخارجية التركية إلى جانب هذه المؤامرة، لتحدث شرخا في الشارع العربي الإسلامي عموما، والسوري خصوصا في تحديد الموقف التركي وأهدافه بين مؤيد ومشكك بهذا الدور، وفي تطور آخر بدهور العلاقات التركية السورية، أبلغت وزارة الخارجية التركية يوم 2012/05/30 القائم بالأعمال في السفارة السورية في أنقرة ضرورة ترك كافة الدبلوماسيين السوريين العاملين في السفارة السورية في أنقرة الأراضي التركية خلال 72 ساعة، وذلك احتجاجا على مذبحة الحولة التي

راح ضحيتها 108 شهيدا، فيما جاء تطور خطير بعد سقوط قذائف سورية على الأراضي التركية أدت إلى مقتل خمسة أتراك، ليرد الجيش التركي بقصف المواقع الحدودية للجيش السوري طول ليلة الخميس 2012/10/03، وكما أكدر مصدر أمني لوكالة فرانس برس أن القصف المدفعي استأنف الساعة الثالثة صباحا، بعدما قصفت المدفعية التركية طوال مساء الأربعاء مواقع تابعة للجيش السوري على الحدود.

وأفاد المركز السوري للتوثيق أن عددا من جنود قوات النظام قتلوا في قصف تركيب مباشر على مقر المدفعية السورية جنوب تل أبيض في محافظة الرقة، وأوضح المصدر أن الضربة التركية أسفرت عن سقوط جرحى وتدمير آليات عسكرية، بحسب ما ذكرت قناة العربية.[1]

عقدت الحكومة التركية من جانبها اجتماعا طارئا، بعد أن أجرت اتصالات مع مبعوث الأمم المتحدة، بان كي مون، تركيا على ضبط النفس بعد هذا التطور، موجها تحذيرا إلى دمشق بأنه عليها احترام أراضي جيرانها.

لا بد الإشارة هنا إلى أن الأزمة السورية والموقف التركي منها كان له الأثر السلبي على علاقات تركيا بدول أخرى تتعاطى بشكل متناقض والموقف التركي مع النظام السوري ورئيسه الأسد، فكان موقفها الراغب من تنحي الأسد ودعمها للمعارضة السورية، ومجلسها الانتقالي له انعكاسات سلبية جدا على العلاقات التركية العراقية، وما صاحبها لو ضمنيا صراعا قد يحمل في طياته تنافسا سنيا شيعيا، وشابها العديد من التوتر، فيعتبر رئيس

[1] –طارق زياد الشرطي، نفس المرجع، ص 174– 175.

الوزراء العراقي نوري المالكي في أبريل عام 2012 أن تركيا تتحول دولة عدائية في المنطقة بسبب سياسة رئيس حكومتها "طيب رجب أردوغان" وقال في بيان وزعه مكتب نوري المالكي الإعلامي أن:" التصريحات الأخيرة للسيد أردوغان تمثل عودة أخرى لمنهج التدخل بالشأن العراقي الداخلي"، وأضاف البيان أن هذه التصريحات تؤكد أن اليد أردوغان مازال يعيش أوهام الهيمنة في المنطقة، ومن المؤسف أن تتسف تصريحاته بالبعد الطائفي التي كان ينفيها سابقا لكنها أصحبت مكشوفة ومرفوضة من قبل العراقيين. وتابع أن الإصرار على مواصلة هذه السياسات الداخلية والإقليمية ستلحق الضرر بمصالح تركيا وتجعلها دولة عدائية بالنسبة للجميع إضافة إلى أنها منافية لأبسط قواعد التخاطب بين الدول. وكان "أردوغان" إتهم في ختام استقباله لرئيس إقليم كردستان العراق مسعود بارزاني في أنقرة الخميس المالكي بالاستئثار بالسلطة والاستبداد السياسي السياسي والتمييز بحق السنة –في حكومته، بحسب الصحف التركية، وقال أردوغان: "إن التطورات في العراق لا تنبأ بالخير".

كذلك الحال جاء التوتر في العلاقات التركية الإيرانية والروسية بسبب التباين بين الموقف التركي وبين الأخيرتين من الأزمة السورية واختلاف السياسة الخارجية لكل هذه الدول مع هذه الأزمة.[1]

فقد كانت المواقف التركية واضحة في تأييد الثوار، وتوفير مكان آمن وحرية الحركة للجيش السوري الحر، والتيارات الإسلامية المتحالفة معه.[2]

[1] – طارق زياد الشرطي، نفس المرجع، ص 175– 176.

[2] –مصلح خضر الجبوري، جذور الاستبداد والربيع العربي، الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط 1، 2014، ص 202.

خلاصة:

يعتبر نظام الأسد حليف إستراتيجي تاريخي، الأكثر ثباتا في الشرق الأوسط على مدى أكثر من ثلاثة عقود، قدم عدة خدمات للنظام الإيراني، بدءا من الحرب الإيرانية العراقية، فبقاء الأسد هو استمرار للمشروع الإقليمي الإيراني المكلف سياسيا وماليا وأيديولوجيا وطائفيا في المنطقة بأكملها، وفقدان نظام الأسد سيكون له تداعيات عميقة في بنية المشروع الإيراني في المنطقة.

تدرك القيادة السورية بأنها تلتقي مع إسرائيل في كثير من المصالح، لأن أمن إسرائيل من أمن النظام السياسي في سوريا.

أما على صعيد صراع المصالح؛ فيجب التركيز والتذكير والانتباه من المصالح التي تشكل حالة تفكيكية لبنية النظام –مما سينعكس سلبا على مصالح الحلفاء– كالمصالح التركية، ولهذا يعتمد الأسد على إظهار النظام التركي كحلقة امتداد لفكر عثماني أكثر تطرفا، وتحويل حسابات الربح التركية إزاء الربيع العربي إلى خسارة عبر التلويح بالفوضى وتغيير التوازنات وخلط الأوراق.

الفصل الثالث:

مواقف دول الجوار في المنطقة من الأزمة السورية

تمهيد:

يحظى المشرق العربي بمكانة جيو سياسية مهمة في الخريطة السياسية العالمية يزيد من أهميتها ما يتمتع به من تنوع في الهوية الإثنية والدينية ومن تعقيد في البنية الاجتماعية السياسية، الأمر الذي يجعل منه ساحة ملائمة لتفاعل مصالح إقليمية ودولية عديدة متصارعة على أرضه، وهذا الواقع انعكس انعكاسا كليا على الأوضاع السياسية فيه قديما وحديثا بحيث أن أي تغيرات سياسية في المشرق العربي لا تتوقف عادة ضمن حدود الدولة الواحدة، بل تكون شديدة التأثير اجتماعيا وسياسيا في محيطها الجغرافي برمته.

ولا تخرج الأزمة السورية عن هذا الإطار، إذ تأثرت دول الجوار العربي بالمتغيرات السياسية والأمنية الجارية في سورية، كما أثرت فيها من أجل دفع أنظمتها إلى إتباع سياسات تنسجم والمحددات الداخلية والخارجية في صناعة قرارها تجاه الأزمة السورية.

المبحث الأول: النظرة العراقية والكردية وتنظيم الدولة الإسلامية من الأزمة السورية

لا يمكن فصل مواقف القوى السياسية من الأزمة السورية عن طبيعة الصراع الذي يحكم القوى السياسية العراقية منذ لحظة الاحتلال الأمريكي للعاق في أفريل 2003، وخصوصا بين لكبر تكتلين سياسيين هما الدولة القانون المتحالفة مع بعض الأحزاب السياسية ذات الطابع المذهبي والقائمة العراقية ذات الطابع العلماني.

المطلب الأول: المقاربة العراقية والأزمة السرية:

كانت العلاقات السورية –العراقية قد شهدت حالات جذب وشد منذ سقوط النظام البائد حزب في العراق عام 2003 فطالما اتهمت الحكومة العراقية النظام السوري إيواء العديد من أعضاء الحزب البعث المحضور واللذين يؤثرون على عملية التغيير السياسي في العراق كما يرجع العراق بان الأراضي السورية تحولت إلى ساحات لتدريب وتصدير الإرهابيين، إلى العراق وهذا ما أثبتته التحقيقات التي جرت في العراق مع زعماء الإرهاب الذين تم إلقاء القبض عليهم واللذين اعترفوا صراحة بان الحكومة السورية تشرف عبر جهاز مخابراتها على تدريب وتمويل العمليات الإرهابية داخل الأراضي العراقية ما دفع الحكومة العراقية إلى الإعلان صراحة عن أن سوريا لا تبذل ما يكفي من جهود لضبط حدودها مع العراق إلى الإعلان عملية تصدير الإرهاب إلى داخل الحدود العراقية وهذا ما أوضحته تصريحات المسؤولين الحكوميين العراقيين على أعلى المستويات "رئيس الوزراء العراقي"

وأعضاء مجلس النواب، ورغم تباين الرؤى في الموقف السوري، إلا أن الحقائق أثبتت بان سوريا قد ساهمت وشكل كبير في عدم استقرار الأوضاع الأمنية والسياسية في العراق وربما يكون الموقف السوري قد بز ذلك بالا خس من التواجد الأمريكي قرب الحدود السورية إلا أن ذلك لا يجيز تدخلها المباشر ودعمها للعمليات الإرهابية في العراق وبعد انطلاق الاضطرابات على الساحة السورية قبل عامين تقريبا اتخذ العراق موقفا محايدا سواء داخل الجامعة العربية فلم يؤيد مساعي الدول العربية بتجميد عضوية سوريا من خلال الموقف العراقي تجاه الموقف الأوربية الداعمة للتدخل العسكري المباشر أو ما اتخذته الدول من مواقف داخل أروقة الأمم المتحدة أو المنظمة الإسلامية وسبب ذلك حسب الاعتقاد يعود إلى:

1-إن العراق لم يتبين بعد من حقيقة الإيديولوجية السياسية لمعارضة السورية رغم دعوة العراق إلى استعداد لاستضافة المحادثات بين الطرفي النزاع السوري.

2-يبدوا أن العراق لديه تصور واضح بان جزء من المعارضة السورية هم من الجانب الذي يحولون إيجاد بعد سوقي للعمليات الإرهابية وذلك بربط الساحتين العراقية والسورية.[1]

3-اعتراف أغلب أجهزة الاستخبارات الغربية بأن المنظمة القاعدة الإرهابية قد نقلت ساحة عملياتها إلى الأراضي السورية.

[1]-حسين عليوي وأيسر الياسري، **الأزمة السورية-المواقف الإقليمية والدولية**، مجلة الوفد، العدد17، ص 408.

4-إن تأيد العراق سوف يزيد في تداخلات وتعقيدات سياسية هو في غنى عنها خاصة في ظل انقسام الساحة والكتل العراقية حول الموقف من الأحداث في سوريا

5-الهاجس العراقي من أن البديل لنظام بشار الأسد سوف يكون غير موثوق الموقف وربما يمتد ذلك إلى المنطقة العربية وبالتالي إدخال الساحة العراقية في منعطف خطير.

6-إن الحياد العراقي سوف يتيح له مساحة في تفويض ما يسمى بمعارضي البعث على الأراضي السورية في حالة فشل المعارضة من تحقيق هزيمة لنظام بشار الأسد.

7-إن موقف الحياد العراقي وحسب الاعتقاد سوف يمنح الحكومة العراقية مساحة تفكير واسعة لضبط توجهاتها مع سوريا مستقبلا دون المساس بالثوابت العراقية الهادفة إلى بناء مجتمع ديمقراطي حر في العراق.

8-إن الواقع السياسي يؤكد بأنه ليس من مصلحة العراق في ظل حداثة تجربته الديمقراطية زج نفسه في توتر مع النظام السوري خاصة وان سوريا تبقى العمق الاستراتيجي للأراضي العراقية.

9-يبدوا أن العراق شبه متأكد على الصعيد الرسمي بأن جزء مما يسمى بالمعارضة السورية هم أصلا من قادة العمليات الإرهابية داخل الأراضي العراقية وليس من مصلحة الحكومة العراقية بأن يكون عدو الأمس حليف اليوم.

10- إن سوريا المستقرة سياسيا سوف تكون أقل تأثيرا في الجانب السلبي على الساحة العراقية خصوصا في ظل تشتت ما يسمى بالمعارضة السورية.

11- إن العراق لا يحتمل النتائج المترتبة على إطالة الأحداث في سوريا في ظل وضعه السياسي الحالي خاصة مشكلة اللاجئين.[1]

المطلب الثاني: الأكراد والأزمة السورية

يشكل الأكراد ما بين 10%و15%من مجموع سكان سوريا البالغ عددهم حوالي 22.5 مليون نسمة ويجعل الاختلاف في اللغة والثقافة والمناطق، الأكراد مجموعة أثنية مختلفة عن العرب، ورغم ذلك لقد أصبحوا جزءا من المجتمع السوري متعدد الأعراف والأديان، تعتبر حكومة الأسد المناطق الشمالية الشرقية من سوريا –أي مناطق الأكراد ذات أهمية إستراتيجية؛ نظرا إلى أنها تشكل حدود البلد مع تركيا والعراق. كما إن الإقليم الكردي خصب وفيه الكثير من موارد المياه، وهو أيضا يحتوي على كامل موارد البلد المحدودة من النفط، ولطالما تخوف قادة الحكومة السورية من أن يكون الأكراد راغبين في الحصول على الاستقلال التام عن باقي البلد، لأنهم طالبوا بذلك في بلدان أخرى ولكن الأحزاب الكردية السورية ترفض فكرة الانفصال حاليا، بل وتطالب بحقوق أكبر لها لمجموعة عرقية متميزة ضمن إطار الدولة السورية.

حين اندلعت ثورة عام 2011، كان معظم الأكراد المناهضين لحكومة الأسد الديكتاتورية، إلا أنهم لم يثقوا في الثوار العرب أيضا، لذا هب عشرات آلاف الأكراد من القتال الدائر، ومع حلول منتصف عام 2014، أصبحت المناطق الكردية وكأنها قطع

[1] حسين عليوي وأيسر الياسري، نفس المرجع، ص 408،409.

فسيفساء مختلفة من المناطق التي يسيطر النظام على بعضها والإسلاميون المتطرفون على بعضها الآخر، والمليشيات الكردية على ما تبقى منها، وقبل فهم الطريقة التي تعامل بها الأكراد مع ثورة 2011، علينا أولا أن نفهم بعض جوانب التاريخ الكردي الحديث.

كان الأكراد قبائل متنقلة في الشرق الأوسط، وتختلف عاداتهم ولغتهم عن لغة العرب وعاداتهم، مع أنهم اعتنقوا الإسلام مع مرور الوقت.[1]

وتفيد التقديرات التقليدية أن عدد الأكراد في تركيا وسوريا والعراق وإيران وبعض الجمهوريات السوفيتية السابقة قد يصل إلى نحو ثلاثين مليون نسمة؛ وهم يشكلون واحدة من كبرى قوميات العالم التي لا وطن لديها. كان صلاح الدين الأيوبي القائد المسلم المشهور في القرن الثاني عشر والذي هزم الصليبيين وطردهم من القدس كرديا من تكريت الواقعة في العراق اليوم، بل وكانت القلعة الصليبية المشهورة في سوريا والمعروفة اليوم باسم "حصن الفرسان" تدعى في الأصل حصن الأكراد، إذ استقرت الوحدات العسكرية الكردية في دمشق بعد هزيمة الصليبيين، وأنشأت ما صار يعرف "بحي الأكراد" أو ركن الدين في المدينة. حافظ بعض الأكراد على تراثهم العسكري، وأصبحوا قوات موالية تحت الحكم العثماني وحتى تحت الاستعمار الفرنسي؛ بينما تحول آخرون إلى محاربين مناهضين للاستعمار سموا أنفسهم البشمركة. يطلق الأكراد اسم البشمركة على الوحدات المقاتلة عموما، وتعني الكلمة: "أولئك الذين يواجهون الموت".

[1] ريخ ارليخ: ت ر: رامي طوقان: مرجع سبق ذكره،ص177–178.

تاريخا عاش معظم أكراد سوريا في المناطق الشمالية، بينما هاجرت قلة منهم إلى دمشق وحلب، وخلال الحرب العالمية الأولى، وعد مسؤولوا الحكومة البريطانية الأكراد بالاستقلال عن الحكم العثماني، ولكن كما هو الحال في الوعود المشابهة التي أعطيتا للعرب واليهود، لم تكن لدى بريطانيا أي نية في التخلي عن مناطق استعمارها للوفاء بتلك الوعود، وفي عام 1920 وقع الحلفاء معاهدة سيفر مع الإمبراطورية العثمانية، وشملت هذه المعاهدة خرائط المنطقة كردية ذات حكم ذاتي في تركيا، ومن ثم دعت إلى استفتاء على الاستقلال الكردي خلال سنة من ذلك التاريخ.[1]

لكن مصطفى كمال أتاتورك والقوميين الأتراك رفضوا تلك المعاهدة، فلم توضح بنودها حيز التطبيق، ثم في سنة 1923، حلت معاهدة لوزان محل معاهدة سفر، وأهملت هذه المعاهدة الأخيرة القضية الكردية كليا، وكانت النتيجة أن تركيا وبريطانيا وفرنسا تقاسمت الإقليم الكردي الذي كان تحت الحكم العثماني، وحتى الآن بعد مرور ما يقارب القرن من الزمن، لا تزال تلك الوعود التي لم يتم الوفاء بها بصرخة تحشد كل الأكراد الذين يشعرون بان القوى الإقليمية والدولية لا تزال تلعب الحيلة القديمة نفسها. انضم القوميون واليساريون الأكراد إلى الحركة المناهضة للاستعمار الفرنسي في سوريا خلال ثلاثينات القرن الماضي وأسسوا حزبا سموه "حزب خويبوون"، وهي كلمة كردية تعني الاستقلال" وفي آخر سنة 1931 وأول 1932، انتخب ثلاثة نواب من هذا الحزب في أول انتخابات نيابية جرت وفقا

1–نفس المرجع السابق، ص 179.

للدستور الذي فرضه الفرنسيون على سوريا، انحل "حزب خويبوون" في نهاية الأمر، وانضم الكثير من أعضائه إلى الحزب الشيوعي السوري.[1]

خلال الأعوام الثلاثة الأولى من الثورة، ظلت المجموعات الكردية تعلن رفضها للانفصال، وأصرت على أن هدفها هو الحصول على حقوق اكبر للأكراد ضمن الدولة السورية، ولكن مع حلول منتصف عام 2014، تغيرت الظروف في المنطقة بسرعة، إذ استولى تنظيم داعش المتطرف على مناطق شاسعة من العراق، وأرسلت حكومة إقليم كردستان العراق قوات البشمركة ووكالات استخباراتها إلى مدينة كركوك في العراق فأخذت السيطرة على المدينة من سلطات الحكومة المركزية في بغداد لطالما طالب الأكراد العراقيون بكركوك عاصمة لهم، وبدا أنهم قد حققوا هدفهم أخيرا، وخطط مسؤولوا حكومة إقليم كردستان لعقد استفتاء على الاستقلال التام لإقليم كردستان في العراق.[2]

المطلب الثالث: تنظيم الدولة الإسلامية في سورية

أعلنت داعش الهدنة في سوريا ليس لأجل معاركها مع الفصائل الأخرى ولكن لكي تصالح الظواهري، داعش خالفت أوامر الظواهري بالاقتصار باسم دولة العراق وخلفته فلم ترجع للعراق وخالفت توجيهاته فلا ثقة فيها من قبل المؤمنين بتنظيم القاعدة ... لذلك سعى البغدادي ومن معه إلى إعلان الهدنة استجابة منهم لمطالب الظواهري الأخيرة ولترميم العلاقة بين البغدادي والظواهري !! في حال حصلت هدنة البغدادي مع جبهة النصرة

1–نفس المرجع السابق، ص179–180.

2–المرجع فسه، ص189.

والجبهة الإسلامية والفصائل الأخرى ... فان من خبر جماعة البغدادي في العراق ومن تابع هدنتهم مع (جماعة أنصار الإسلام والجيش الإسلامي في العراق وكتائب ثورة العشرين) فانه سيعلم أن أي اتفاق من جماعة البغدادي سوف تتبعه مرحلة الاغتيالات والكواتم واللواصق لقيادات الصف الأول من تلك التنظيمات بل وحتى قيادات الصفوف الوسطى.

البغدادي يطلب هدنة بالتهديد لإعادة ترتيب أوراقه بعد أن خسر العديد من مقاتليه وخسر نسبة كبيرة من الأراضي التي كان يسيطر عليها، ويريد البغدادي تشتيت إجماع الناس ضده والحصول على هدنة، فهناك عامل خارجي أثر على خطابه وجعله يغير لهجته.

قام الانتحاريون بعامل التخويف والرعب فاظهروا للفصائل السورية خطورة مواجهة داعش عليهم وعلى الناس، ثم جاء الثاني –البغدادي– بخطاب ألان فيه الحديث، واستخدم المظلومية.

قيادات داعش العسكرية والشرعية هي عراقية، وهي امتداد للدولة الإسلامية في العراق والتي يتزعمها أبو بكر البغدادي، وهو من أوعز بإعلان جبهة النصرة، لان جبهة النصرة هي امتداد إلى مكاتب استقبال المهاجرين في سوريا التي أسسها الزرقاوي منذ بداية 2004 لأغراض تسهيل دخول غير العراقيين إلى العراق، وهؤلاء كانوا هم أساس البناء والدعوة لبيعة البغدادي وإعلانه تأسيس النصرة حين بلغ عديد أتباعه في الرقة ودير الزور والحسكة وريف حلب وريف أدلب وجبال اللاذقية قريب 12000 مقاتل.[1]

[1] –هشام الهاشمي، عالم داعش من النشأة إلى إعلان الخلافة، لندن: دار الحكمة /بغداد: دار بابل، ط1، 2015، ص229–230.

وأراد البغدادي من إرسال جنوده إلى سورية أن يجد قضية يكون من خلالها مقبولا عند السنة وهي قتال الشيعة العلوية وإيقاف الزحف الشيعي الإيراني العراقي اللبناني داخل سوريا، وبداية عام 2012 وبعد أحداث جسر الشغور استطاع البغدادي من خلال مجموعة من جنوده تحقيق انتصارات على جيش النظام السوري وربما تكون شرارة القتال الأولى لهم، وكان يريد أن يرسل رسالة إلى مقاتلي دولة البغدادي لا تعترف بحدود سايكس بيكو، وانه هو المدافع عن السنة في كل مكان وفي بداية 2013 أعلن الجولاني جبهة النصرة، ومع توسع جبهة النصرة جغرافيا وبشريا في سوريا قرر البغدادي في نيسان 2013 أن الوقت قد حان لدمج التنظيم السوري بالقاعدة مع تنظيم العراق.

من ناحية أخرى، تأكيد نصرة الجولاني على ضرورة إسقاط نظام الأسد ثم تسعى إلى مسك الأرض بالحكم الإسلامي، فيما تقوم داعش البغدادي بمسك الأرض بالحكم الإسلامي والإرادة الشرعية، وتوحيد صف المقاتلين بفرض بيعة البغدادي على جميع الفصائل، ثم تخوض معاركها مع نظام الأسد في دير الزور وحلب والقلمون وباقي محافظات سورية لكن هزيمة النظام تظل ثانوية لهدف إقامة الدولة الإسلامية.

تعتمد نصرة الجولاني على التنسيق المشترك مع الفصائل الجهادية الإسلامية وخاصة الجبهة الإسلامية جيش المقاتلين وبقية الكتائب الجهادية في معاركهم ضد نظام الاسد، وكانت حريصة على عدم فتح جبهات ضد جيش الحر والطائفة العلوية والطائفة النصرانية، بخلاف داعش البغدادي التي تتفنن في خلق العداوة مع تلك الأسماء، وأعلنت القتل الطائفي وفرض بيعة البغدادي.

نصرة الجولاني 90% من مقاتليها سوريين الجنسية يبلغ عددهم 5000 مقاتل عكس داعش البغدادي التي تعتمد على مقاتلين من جنسيات متعددة وفيها قيادات من ضباط الجيش العراقي السابق، وضباط الجيش السوري، وربما يبلغ عددهم 10.000 مقاتل.[1]

خريطة رقم (03) توسع تنظيم الدولة الإسلام في سوريا

المصدر : http://www.islamist-movements.com/3210

[1]–هشام الهاشمي، نفس المرجع، ص 203–231.

المبحث الثاني: الإستراتيجية الأردنية والأزمة السورية

اتسمت الدبلوماسية الأردنية منذ قيام الأزمة السورية بحالة من الغموض والجدل الذي لم ينقطع حتى اللحظة تجاه النزاع الدائر بين الطرفين في سورية، في حين بقي الخيار العلني لصانع القرار الرسمي متمثلا بالحل السياسي بوصفه خيارا ينهي الأزمة، ويجنب الترويج لأي حل عسكري.

ولقد تقاسم العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني، ورئيس بشار الأسد، في بداية حكمهما إرثا ثقيلا من العلاقات المتوترة، ولكنهما استطاعا المرور بالعلاقات السورية– الأردنية عبر ممرات آمنة –على الرغم من ضيقها– حكمتها المصالح المتبادلة، وتصاعد التوتر السياسي بين الدولتين عندما حذر الملك الأردني في عام 2004، من تشكل "هلال شيعي" في المشرق العربي تقوده إيران وصنف سوريا ضمن هذا الهلال. ويمكن القول أن الانقسام الإقليمي بين المحورين(الاعتدال والمقاومة) كان المحدد الرئيس في العلاقات السورية الأردنية على الصعيد السياسي منذ الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، من دون أن يعني ذلك وجود مجالات للتعاون على الصعيد الاقتصادي والقضايا الأمنية العابرة للحدود.

المطلب الأول: تطورات الموقف الأردني

أضافت الأزمة السورية محطة أخرى من محطات الشد والجذب التي أطرت مسار العلاقات الأردنية السورية، حاول خلالها النظام الأردني في الأشهر الأولى من الأزمة السورية وحتى شهر أغسطس 2011، عزل نفسه عن مناخ الثورات في الدول العربية

المجاورة، وخصوصا سورية حتى لا يزداد تأثير الداخل الأردني بالتراكم الاحتجاجي السلمي للدفع نحو تحقيق الإصلاح السياسي، أو المطالبة بالملكية البرلمانية، ولذلك نادرا ما علقت الحكومة الأردنية على الأحداث الجارية في سورية، فهي قد نأت بنفسها عن تقديم دعم معنوي أو مادي للنظام الحاكم في سورية أو المعارضة. ومع ارتفاع وتيرة العنف في سورية، بعد دخول الجيش السوري مدينة حماة، وتحول الموقف السعودي إلى موقف داعم للازمة السورية.[1]

ودعوة الرئيس الأمريكي أوباما الرئيس السوري للتنحي في 15 أغسطس 2011، تصاعدت اللهجة الأردنية بشان إبداء القلق من تصاعد العنف وإراقة الدماء واستخدام القوة المفرطة، مع تأكيد أن الأردن لا يتدخل في شؤون سورية الداخلية كما أن وحدة سورية وأمنها واستقرارها تعد، بالنسبة إلى الأردن، خطا أحمرا.

وقد أيد الأردن جميع القرارات الصادرة عن الجامعة العربية فيما يتعلق بالأزمة السورية، ولكنه تحفظ عن مسألة فرض العقوبات الاقتصادية فقط وأعلن رسميا أنه لن يلتزم بها، كما أن الأردن، على خلاف الدول الخليجية وبعض الدول العربية، ولم يطرد السفير السوري في عمان وحافظ على العلاقات الدبلوماسية بين الجانبين وفي شهر نوفمبر 2011، صرح الملك الأردني لهيئة الإذاعة البريطانية قائلا:" لو كنت مكانه لتنحيت بعد أن أتأكد من أن الذي سيأتي بعدي سيكون قادرا على تغيير الواقع الذي نراه". ولكن وكالة الأنباء الأردنية "بترا" حرصت على تأكيد أن هذه التصريحات ليست دعوة للتنحي، ومع تجذر الطابع المسلح

[1]–نيروز ساتيك– خالد وليد محمود، **الأزمة السورية: قراءة مواقف الدول العربية المجاورة**، قطر"المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013، ص19–20.

في الأزمة السورية في منتصف عام 2012، ركز الأردن على مسائل التحذير من مكامن خطر الحرب الدائرة بين قوى النظام وقوى المعارضة، من جهة صعود المقاتلين الإسلاميين في الكتائب المسلحة المعارضة والتخوف من تقسيم سورية، ولكنه حرص في الوقت نفسه على استمرار فتح الحدود للاجئين السوريين للنزوح إلى مخيم تل الزعتري شمال الأردن، كما أبدى مرونة نسبة في السماح بتهريب الأسلحة، وخصوصا صفقة الأسلحة الكرواتية التي مولتها المملكة العربية السعودية. وان الحكومة الأردنية: على ما يبدو، تتبع سياسة انتقائية في عملية التسليح وتدعم بعض المجموعات المسلحة التي خلقت علاقات تفاهم أو تحالف معها، واستدعى تضخم هذه القضايا العابرة للحدود التنسيق الأمني المباشر مع الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بإرسال 200 جندي أمريكي، في أفريل 2013، حتى تكون لها القدرة على تشكيل قوة مهمات مشتركة محتملة للعمليات العسكرية، وأفضت هذه التطورات إلى تحذير الرئيس السوري بشار الأسد الأردن، في مقابلة مع قناة الإخبارية السورية 2013/04/17 من امتداد الحريق إلى داخل حدوده كما أعلن رئيس الوزراء الأردني عبد الله النسور، في مقابلة مع قناة CNN بتاريخ 21 ماي2013 عن "رغبة الأردن في نشر صواريخ باتريوت على الشريط الحدودي مع سورية" وفي 22 ماي 2013 عقد الأردن مؤتمرا لأصدقاء سورية ولكنه حرص على أن يأخذ مسمى اجتماع عمان الوزاري بشان سورية تمهيدا لمؤتمر جنيف.[1]

[1] نيروز ساتيك–خالد وليد محمود، نفس المرجع، ص 21–22.

المطلب الثاني: محددات الموقف الأردني من الأزمة السورية

خضع الأردن في رسم سياسته الخارجية تجاه الأزمة السورية للتفاعل الإقليمي والدولي بصفة عامة، ولطبعة العلاقة بالولايات المتحدة بصفة خاصة، من دون أن يغفل المعطيات المحلية وأخذها بعين الاعتبار بطريقة تضمن مصلحته الحيوية واستقراره الداخلي.

أ-التأثيرات الإقليمية والدولية:

تعد البيئة الدولية وطبيعة العلاقات الخاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية والأردن العامل الأهم عند قراءة السياسية الخارجية الأردنية بوجه عام، بل إنها العامل الأكثر تأثيرا بين مختلف المتغيرات الخارجية في البيئة الدولية المؤثرة في القرار السياسي الأردني ولقد فسحت واشنطن المجال للدبلوماسية الأردنية للمناورة تجاه بدائل التعامل مع النظام السوري، وخصوصا أنها أبقت جميع الخيارات مفتوحة للتعامل مع الأزمة السورية، مع التركيز على التسوية السياسية بوصفها احد أهم الحلول الأساسية للتعامل مع تطورات المسالة السورية. ويلاحظ على نحو واضح، أن ثمة تناغما في الموقفين الأمريكي والأردني فيما تعلق بعدم التدخل العسكري والتخوف من تمدد نفوذ الجماعات الإسلامية المتطرفة، مثل جبهة النصرة وتوافر مقاتلين محسوبين عن تنظيم القاعدة، وتأثير ذلك في الاستقرار في سورية خارجا حدودها، ولاسيما أن انهيار السلطة المحلية في سورية سيؤدي إلى نشوب حرب أهلية في دولة متعددة الأعراق والطوائف وخصوصا في ظل صعود الإسلاميين إلى الحكم هناك، وهذا ما سيؤثر في المصالح الأمريكية والأردنية.

وضمن المنظومة الأمريكية في محور الاعتدال، تبدوا أهمية العامل الإقليمي من التأثير في الموقف الأردني في الأزمة السورية، إذ تضغط دول الخليج وخصوصا السعودية على الأردن للتدخل في الأزمة من ناحية تسهيل إدخال السلاح إلى سورية وبخاصة أنها تمتلك أدوات التأثير من خلال المساعدات المالية للخزينة والعمالة الأردنية في الخليج، وفي الوقت نفسه، عمل الأردن على التوافق والمتغيرات الجديدة من ناحية الصعود الإسلامي في المنطقة، واتخذ خطوات عملية للتقارب مع الدول التي لا تنسجم في سياستها مع الإخوان المسلمين، مثل العراق ويمكن القول أن الأردن عمل على الموازنة بين التفاعل الإقليمي والدولي السابق.

بطريقة جعلته ينأى بنفسه عن التدخل المباشر في الأزمة السورية لمصلحة أي طرف كان، ولذلك جاءت المواقف الأردنية المعارضة للنظام تحت غطاء عربي ضمن الجامعة العربية.

ب- الاستقرار الداخلي:

يعود التحفظ الأردني خلال الأشهر الأولى من عمر الأزمة السورية على الرغم من الطابع السلمي للاحتجاجات إلى محاولة ضمان أمن النظام" من خلال عدم التغير الجاري في الوطن العربي عموما، وإبقاء الأردن بعيد من الثورات العربية، إضافة إلى الترابط الاقتصادي بين سورية والأردن. [1]

[1]- نفس المرجع السابق ، ص 23-24.

وتبرز أهمية المتغير الاقتصادي لعملية منع القرار السياسي الرسمي الأردني بوضوح في الأزمة السورية، إذ يشكل هذا المحدد عاملا مركزيا لمدى حرية صانع القرار في اختيار البدائل المعروضة عليه لاتخاذ قرار معين ولعل إمكانية الأردن الاقتصادية التي لا تتيح له العديد من الخيارات أو تمنحه هامشا واسعا وغير مقيد في خياراته، تجعله لا يستطيع أن يتجاهل الشبكة الواسعة من المصالح التجارية والاقتصادية المرتبطة بينه وبين سورية وما تمثله الحدود الشمالية للأردن من منطقة حيوية للتجارة الأردنية، وخصوصا أنها الطريق الأقل كلفة بالنسبة إلى البضائع المقبلة إلى السوق الأردنية ولقد وصلت نسبة التضخم الرسمية في فبراير 2013، إلى 7.8 % مقارنة 6.7 %من المدة نفسها العام الماضي وهي مرشحة للزيادة بازدياد تدفق اللاجئين السوريين، ولذلك يركز الأردن في المؤتمرات الدولية على ضرورة حل مسالة اللاجئين ، ويعمل على نقلها إلى مجلس الأمن الدولي تبعا لتأثيراتها الاقتصادية والأمنية في الأردن، وفرضت مسالة اللاجئين السوريين وصعود الحركات الجهادية في صفوف المعارضة السورية ضرورة الأمن على حدوده الشمالية؛ نحو يفضي إلى ضمان الأمن الوطني الأردني. ويتعامل الأردن تجاه مسالة اللاجئين السوريين بمحاذير ومعطيات لم تكن ظاهرة في الحالة العراقية سابقا، كما يبدي قلقا من سيطرة المعارضة السورية على مناطق محاذية لحدوده الشمالية.

ومن ثمة يمكن القول الأردن سوف يستمر في رسم معالم موقفه من تطورات الأحداث في سورية، بطريقة ستنعكس نتائجها على الأمن الوطني الأردني بمفهومه الواسع اقتصاديا وامنيا، وذلك من خلال القدرة على ضبط الحركات العابرة للحدود.[1]

[1]–نفس المرجع السابق، ص 24–25–26.

المبحث الثالث: النظرة السعودية والأزمة السورية

للسعودية تأثير قوي عبر إمداد المعارضة السورية بمال والسلاح عبر الأراضي التركية ومحاولة الضغط في هيئة الأمم المتحدة لإيجاد مناطق عازلة لحماية المعارضة السورية خلال التنسيق مع الجانب التركي.

المطلب الأول: طبيعة العلاقات السورية– السعودية قبل الأزمة

تميزت العلاقات السعودية –السورية بالتعاون والتكاول تارة والتنافس والقطيعة تارة أخرى، فقد كانت تتسم العلاقات بين الطرفين خلال عهد حافظ الأسد بالتعاون والتفاهم، ولم تتزعزع لتتحول إلى توتر علني قط، وكذلك دعم النظام السوري الموقف الخليجي ضد العراق خلال حرب الخليج الثانية، وعلى الرغم من تحالفه مع إيران تمكن النظام السوري من تحقيق الموازية بين علاقاته بإيران وتحقيق مصالحة مع السعودية بينما جرى في عهد الرئيس بشار الأسد الانفتاح السعودي على سوريا بعد تأييد القيادة السورية للمبادرة السعودية في بيروت عام 2002، لبكن هذه العلاقات لم تبقى طويلا حيث توترت العلاقات السورية السعودية عام 2005 على اثر اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري ونتيجة التقارب مع إيران على حساب علاقاته بدول الخليج، ومن هنا يتبين أن الرئيس حافظ الأسد استطاع الموازنة بين علاقاته مع إيران ودول الخليج بينما أحقق الرئيس بشار الأسد في تحقيق ذلك الهدف من

خلال توثيق علاقاته بإيران على حساب علاقاته بالدول العربية، وما يفهم هنا أن العلاقات السعودية السورية عند حدوث الأزمة السورية تميزت بالتعاون والتقارب.[1]

المطلب الثاني: الموقف السعودي تجاه الأزمة السورية

وقفت السعودية بداية الأمر موقفا مناهضا للتحولات السياسية في المنطقة العربية حيث عارضت طريقة تغير أنظمة الحكم بالثورة والاحتجاجات الشعبية حتى في الأنظمة الغير صديقة، ولم يخرج الموقف السعودي تجاه الأزمة السورية عن تلك المواقف، فقد دعمت السعودية النظام السوري بداية حدوث الأزمة، واعتبرت أن ما حدث في سورية مؤامرة تهدف ضرب امن واستقرار النظام السوري ويعود سبب تضامن السعودية مع النظام السوري إلى خشية السعودية انتقال الأزمة إلى دول الخليج بعد قيام الاحتجاجات في البحرين وتأييد إيران لها، وكذلك بسبب دعم النظام السوري للسعودية في إرسال قوات درع الجزيرة لدعم النظام والقضاء على الاحتجاجات في البحرين بالرغم من رفض إيران لذلك الموقف، وكما يعود موقف السعودية الداعم للنظام لعدم وجود موقف إقليمي أو دولي حاسم، ضد النظام السوري والمراهنة على تقدم النظام في استخدام الحل الأمني لقمع المعارضة؛ وعدم القيام بالإصلاحات السياسية بدا الموقف السعودي بالتحول اتجاه الأزمة السورية من خلال دعم المعارضة، ويعود سبب التحول في الموقف السعودي تجاه الأزمة بالعنف الذي استخدمه النظام السوري إلى تأثر الرأي العام السعودي بالعنف الذي استخدمه النظام السوري تجاه

[1] سهام فتيحي سليمان أبو المصطفى، نفس المرجع، ص107.

المعارضة خاصة بعد مجزرة حماة حيث بدأ العامل الطائفي يلعب دورا في بلورة الموقف السعودي ويشكل عاملا ضاغطا على نظام الحكم السعودي.

وكذلك استغلت السعودية الأزمة السورية لمواجهة النفوذ الشيعي ومنع تمدده في الخليج العربي خشية من تشكيل درع شيعي في منطقة الخليج والجزيرة، خصوصا بعد تفرد إيران بالعراق بعد الانسحاب الأمريكي، ووجود قوى لها في سوريا فضلا عن تزايد المخاوف من تصاعد النفوذ الإيراني في اليمن، ومحاولة التدخل في الشؤون الداخلية لدول خليجية أخرى الأمر الذي يسهم في تطويقها بهلال شيعي يمتد من شمال شبه الجزيرة وفي كل من العراق والشام، وقد تزامن تحول الموقف السعودي تجاه الأزمة مع بروز مواقف إقليمية ودولية داعمة للمعارضة، حيث بدأت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي بفرض عقوبات اقتصادية على النظام السوري، كما والتقى الموقف السعودي الداعم للمعارضة مع الموقف التركي[1].

[1] -نفس المرجع، ص 107- 108.

خلاصة:

نجد أن هناك اختلاف في علاقات ومواقف دول الجوار في منطقة (العراق، الأردن السعودية) من الأزمة السورية باختلاف مصالحها من مؤيد إلى معارض للنظام السوري، وأيضا الأكراد وتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) هذه الأخيرة التي أصبحت تلعب دورا فعالا في الأزمة السورية.

الخاتمة

من خلال دراستنا تبين صعوبة الحديث عن وضع تصور واضح ودقيق للمسارات أو الاحتمالات التي يمكن الوصول إليها في مسيرة الأزمة السورية، وكيف يمكن أن تكون عليه طبيعة الأزمة، فهي مركبة ومعقدة وممتدة، حيث تتباين الأطراف الداخلة فيها وتتنوع وتختلف الأسباب والمواقف والسياسات إزاءها بدرجات متفاوتة وكبيرة.

كما أن الأطراف الفاعلة في الأزمة وتعددها تمكنت من إحداث شرخ واضح في المنظومة الشرق الأوسطية التي باتت منقسمة على نفسها بين مؤيد للأزمة السورية ومعارض لها.

عندما نتكلم عن منطقة الشرق الأوسط، يجب أن ندرك اختلافها عن باقي مناطق العالم الأخرى ليس لما تتمتع به من ثروات طبيعية ريعية والتي تعتبر أساسيات الطاقة في العالم، ولا لامتلاكها منافذ بحرية مهمة، بل لأنها دائما ما يتكالب عليها الدول الكبرى لا لشيء سوى لميزة يرونها فيها، حيث تعتبر المنطقة مزيج من الأنظمة ملكية، ديمقراطية إسلامية، ديكتاتورية، أنتج لنا معادلات وتحولات ساهمت في فوضوية إقليم الشرق الأوسط مما أدى إلى تفشي ظاهرة اللا أمن في المنطقة عامة وفي سورية خاصة بعد تعرضها إلى أزمة متنوعة ومتعددة الأطراف والمصالح.

حيث نجد أن إيران تدعم نظام الأسد وتبذل كل جهدها لمنع سقوطه من خلال تقديم الدعم السياسي والعسكري للنظام السوري وتعاملها مع الأزمة بما يلائم مصالحها وتحالفاتها الإستراتيجية العميقة.

بينما إسرائيل ترى أن سقوط النظام يسهم في إعطائها حرية الحركة في توجيه الضربات العسكرية.

لقد كانت المواقف التركية واضحة في تأييد الثوار، وتوفير مكان آمن وحرية الحركة للجيش السوري الحر، والتيارات الإسلامية المتحالفة معه، فتركيا معارضة لنظام الأسد وللأعمال التي يقوم بها.

إلا أن العراق من الداعمين للنظام السوري من منطلق مصالحها بعكس الموقف الأردني والسعودي المعارض للنظام السوري، مع مطالبة الأكراد بالإنقسام عن الحكومة السورية، وتنامي دور الجماعات الجهادية المتشددة كجبهة النصرة وأحرار الشام ذات النهج السلفي، ولكنها لم تعلن تبعيتها لتنظيم القاعدة، أما جبهة النصرة فهي لا تخفي تلك التبعية وترتبط بصورة أو بأخرى بتنظيم الدولة الإسلامية في الشام والعراق الذي يعد فرع من فروع تنظيم القاعدة، حيث نجح النظام السوري في توظيف تلك الورقة لجعل الغرب أمام معادلة صعبة بين بقاءه أو ترك سوريا للجماعات المتطرفة الأمر الذي يساعد النظام على تفويض قوة الجماعات المتطرفة ودعم قوته على الأرض.

ختاما فإن الأزمة السورية تمثل تحولا كبيرا في العلاقات الدولية، حيث ظهرت من خلالها أقطاب جديدة ترى انه لابد من إشراكها في نظام دولي جديد لا تمثله الولايات المتحدة الأمريكية كطرف وحيد مهيمن على النظام الدولي، ولكن تكون عدة أطراف إقليمية (شرق أوسطية)، ودولية على قدر المساواة تكون جميعها الأداة تشكل هذا النظام

قائمة المراجع والمصادر

قائمة المراجع:

أولا : الكتب

1. أحمد زكي صلاح، النظام العربي والنظام الشرق أوسطي، القاهرة: دار العالم العربي، 1995.

2. إرليخ ريخ ، تر: رامي طوقان، داخل سورية [قصة الحرب الأهلية وما على العالم أن يتوقع]، بيروت: دار العربية للعلوم ناشرون، ط 1، 2015.

3. الجبوري مصلح خضر، جذور الاستبداد والربيع العربي، الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط 1، 2014.

4. سامح عسكر، الأزمة السورية محاولة للفهم؟، مصر: د.د.ن، 2012

5. الشرطيطارق زيادة، السياسة الخارجية التركية اتجاه القضية الفلسطينية" عثمانيون جدد ام علمانية مؤمنة؟"، عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط1، 2014.

6. عبد الفتاح فكرت نامق وأنور ناصر كرار، التفاعلات الإقليمية والدولية والأزمة السورية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين:د.ب،ن.

7. ممدوح عبد المنعم، تركيا والبحث عن الذات، د، د، ن، د، ت، ن

8. نصر مهنا محمد، إدارة الأزمات، مصر: مؤسسة شباب الجامعة، 2004.

9. الهاشمي هشام عالم داعش من النشأة إلى إعلان الخلافة، لندن: دار الحكمة/ بغداد: دار بابل، ط1، 2015.

ثانيا :مراكز دراسات:

1. حسين عليوي وأيسر الياسري، الأزمة السورية–المواقف الإقليمية والدولية، مجلة الوفد، العدد17.
2. الزويري محجوب، تقييم حالة: إيران الثورية والثورات العربية: ملاحظات... السياسية الخارجية الإيرانية ومآلاتها، قطر :المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012
3. ساتيك نيروز– خالد وليد محمود، الأزمة السورية: قراءة مواقف الدول العربية المجاورة، قطر"المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.
4. غازي التوبة، الثورة السورية الأسباب والتطورات، دراسة قدمت إلى مؤتمر الأمة الإسلامية المنعقد في اسطنبول في 2012/07/01، الأردن: مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية.
5. فهد معن، الثورة السورية قصة البداية، سوريا: مركز عمران للدراسات الإستراتيجية، 2014.
6. مجموعة من الباحثين، سورية تاريخ وثورة، مركز أمية للبحوث والدراسات الإستراتيجية.
7. يوسف أحمد فاروق، ما هو الشرق الأوسط المعاصر: مدخل إلى إجابات متعددة،القاهرة: المركز القومي لدراسة الشرق الأوسط .أوراق الشرق الأوسط،عدد 3،1991.

ثالثا :مذكرات:

1-حسن علي العفيفي محمود، مشروع الشرق الأوسط الكبير وأثره على النظام الإقليمي العربي، مذكرة ماجستير في دراسات الشرق الأوسط، غزة: جامعة الأزهر، 2012.

2-فتحي سليمان أبو مصطفى: الأزمة السورية في ظل تحولات التوازنات الإقليمية والدولية 2011-2013، رسالة ماجستير في دراسات الشرق الأوسط، جامعة الأزهر-غزة، 2015

رابعا :مواقع إلكترونية:

1-إدارة الأزمات http://www.investopedia.com

2-الأسد يكشف أسباب الأزمة في سوريا، دمشق: سبوتنيك

- http://arabic.sputniknews.com

3- http://www.assakina.com/center/parties/7283.htm

4- https://incubator.wikimedia.org/wiki/Wy/ar/

5- http://www.islamist-movements.com/3210

الفهارس

قائمة الخرائط

الرقم	العنوان	الصفحة
01	خريطة سوريا	42
02	الشرق الأوسط	50
03	توسع تنظيم الدولة الإسلام في سوريا	85

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	يبين أسماء الجمع	39

فهرس المحتويات

شكر وعرفان

مقدمة..... 08

الفصل الأول: الأزمة السورية

تمهيد.....08

المبحث الأول: مفهوم الأزمة..... 09

المطلب الأول: تعريف الأزمة..... 09

المطلب الثاني: مراحل الأزمة..... 12

المطلب الثالث: أبعاد الأزمة..... 13

المبحث الثاني: كرونولوجيا الأزمة السورية..... 17

المطلب الأول: الجغرافيا السياسية لسوريا..... 17

المطلب الثاني: طبيعة النظام السوري..... 20

المبحث الثالث: أسباب الأزمة السورية..... 23

المطلب الأول: الأسباب المباشرة للأزمة السورية..... 23

المطلب الثاني: الأسباب غير المباشر للأزمة السورية.....26

المبحث الرابع: مراحل الأزمة السورية وأطرافها الداخلية..... 29

المطلب الأول: مراحل الأزمة السورية..... 29

المطلب الثاني: الأطراف المشاركة في الأزمة داخليا..... 34

خلاصة الفصل.....43

الفصل الثاني: مواقف قوى منطقة الشرق الأوسط تجاه الأزمة السورية

تمهيد 45

المبحث الأول: مفهوم الشرق الأوسط..... 46

المطلب الأول: التطور التاريخي لمصطلح الشرق الأوسط.....46

المطلب الثاني: التعريف بالشرق الأوسط ومكوناته.....48

المبحث الثاني: إيران والأزمة السورية.....51

المطلب الأول: العلاقات الإيرانية السورية..... 51

المطلب الثاني: الموقف الإيراني من الأزمة السورية.....53

المبحث الثالث: تداعيات الأزمة السورية على إسرائيل..... 57

المطلب الأول: السياسة الإسرائيلية تجاه سوريا في فترة التسعينات.....57

المطلب الثاني: مسار المفاوضات السورية الإسرائيلية خلال مرحلة التسعينات.....60

المطلب الثالث: الموقف الإسرائيلي تجاه الأزمة السورية.....63

المبحث الرابع: الرؤية التركية للأزمة السورية.....66

المطلب الأول: العلاقات التركية– السورية قبل الأزمة.....66

المطلب الثاني: الموقف التركي من الأزمة السورية.....68

خلاصة الفصل الثاني.....73

الفصل الثالث: مواقف دول الجوار في المنطقة من الأزمة السورية

تمهيد.....75

المبحث الأول: النظرة العراقية والكردية وتنظيم الدولة الإسلامية من الأزمة السورية.....76

المطلب الأول: المقاربة العراقية والأزمة السورية.....76

المطلب الثاني: الأكراد والأزمة السورية.....79

المطلب الثالث: تنظيم الدولة الإسلامية في سورية.....82

المبحث الثاني: الإستراتيجية الأردنية والأزمة السورية.....86

المطلب الأول: تطورات الموقف الأردني.....86

المطلب الثاني: محددات الموقف الأردني من الأزمة السورية.....89

المبحث الثالث: النظرة السعودية والأزمة السورية.....93

المطلب الأول: طبيعة العلاقات السورية-السعودية قبل الأزمة.....93

المطلب الثاني: الموقف السعودي تجاه الأزمة السورية.....94

خلاصة الفصل الثالث.....96

الخاتمة.....98

قائمة المراجع المعتمدة.....101

قائمة الخرائط والجداول.....104

فهرس المحتويات

تم بحمد الله